

النزاع في منطقة الأحواز (إيران)

الباحثة / بدور آل خليفة

طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر

بإشراف الدكتور / محمد اوريا

ملخص

تناولت هذه الدراسة النزاع في منطقة الأحواز (عربستان) في إيران، بوصفه نزاعاً ذا أبعاد سياسية وقومية واقتصادية وثقافية، مع التركيز على تطور العلاقة بين السكان العرب الأحوازيين والدولة الإيرانية منذ عام 1925م، وما رافق ذلك من تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية. وهدفت الدراسة إلى تحليل مظاهر السيطرة الإيرانية على الإقليم، ودراسة أثر السياسات المتبعة في تغيير الهوية العربية للسكان، إلى جانب التعرف على أهم أشكال المقاومة الأحوازية وتطورها عبر مراحل مختلفة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض التطورات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بالقضية الأحوازية، وتحليل السياسات الإيرانية تجاه الإقليم، كما وظفت نظرية التسوية التفاوضية إطاراً لتحليل إمكانات معالجة النزاع، من خلال التركيز على الحوار، والاعتراف بالحقوق الثقافية والسياسية والاجتماعية، وإيجاد ترتيبات تحقق توازناً بين حقوق السكان ومتطلبات السيادة والاستقرار السياسي.

وتوصلت الدراسة إلى أن النزاع الأحوازي لا يرتبط بعامل واحد، وإنما ينتج عن تداخل مجموعة من العوامل، أبرزها الهوية القومية، والسيطرة السياسية، والموارد الاقتصادية، والموقع الجغرافي، والسياسات الثقافية والديموقراطية. كما أظهرت الدراسة أن السياسات الإيرانية تجاه الإقليم شملت جوانب متعددة، من بينها تغيير أسماء المدن والمناطق، والحد من استخدام اللغة العربية في التعليم والحياة العامة، والسيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية، إضافة إلى إجراءات أمنية وسياسية أثرت في المشاركة المحلية للسكان. وفي المقابل، ظهرت أشكال متعددة من المقاومة الأحوازية، تراوحت بين الانتفاضات المسلحة والنشاط السياسي والتنظيمات والجمعيات والاحتجاجات الشعبية.

وتخلص الدراسة إلى أن استمرار النزاع يرتبط بغياب تسوية سياسية شاملة تراعي حقوق السكان وهويتهم الثقافية وتوفر قنوات فعالة للمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية. ومن ثم، فإن تبني مقاربة تفاوضية تقوم على الحوار والاعتراف بالحقوق والضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، مع الاستفادة من الوساطة الإقليمية والدولية عند الحاجة، يمكن أن يساهم في خفض حدة التوتر وتهيئة الظروف أمام تسوية أكثر استدامة للنزاع.

الكلمات المفتاحية: الأحواز، عربستان، إيران، النزاع القومي، الهوية العربية، التفريس، المقاومة، التسوية التفاوضية، النزاعات الدولية.

Conflict in the Ahwaz region (Iran)

Budoor Mubarak Al-Khalifa

Master's student in International Affairs and public Policy ,

Lusail University, State of Qatar

Abstract

This study examines the **conflict in the Ahwaz (Arabistan) region of Iran** as a conflict with political, national, economic, and cultural dimensions. It focuses on the development of relations between the Arab Ahwazi population and the Iranian state since 1925, as well as the political, social, economic, and cultural transformations that have accompanied this relationship. The study aims to analyze the manifestations of Iranian control over the

region, examine the impact of the policies adopted on the Arab identity of the population, and identify the main forms of Ahwazi resistance and their development over different historical periods.

The study adopts a **descriptive-analytical approach** by examining the historical, political, social, and economic developments associated with the Ahwazi issue and analyzing Iranian policies toward the region. It also employs the **Negotiated Settlement Theory** as an analytical framework for examining possible approaches to addressing the conflict, with emphasis on dialogue, recognition of cultural, political, and social rights, and the development of arrangements that balance the rights of the local population with the requirements of sovereignty and political stability.

The study concludes that the Ahwazi conflict cannot be attributed to a single factor, but rather results from the interaction of several factors, most notably **national identity, political control, economic resources, geographical location, and cultural and demographic policies**. The study also finds that Iranian policies toward the region have included various measures, such as changing the names of cities and localities, restricting the use of the Arabic language in education and public life, controlling land and natural resources, and implementing security and political measures that have affected local political participation. At the same time, various forms of Ahwazi resistance have emerged, ranging from armed uprisings and political activities to organizations, associations, and popular protests.

The study concludes that the continuation of the conflict is closely linked to the absence of a comprehensive political settlement that addresses the rights and cultural identity of the local population while providing effective channels for political participation and economic development. Accordingly, adopting a negotiated approach based on dialogue, recognition of rights, and political, social, and economic guarantees, with the possible involvement of regional and international mediation, could contribute to reducing tensions and creating conditions for a more sustainable settlement of the conflict.

Keywords: Ahwaz, Arabistan, Iran, National Conflict, Arab Identity, Persianization, Resistance, Negotiated Settlement, International Conflicts.

المقدمة:

النزاعات الدولية تشكل تحديًا كبيرًا للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين، حيث لم تعد آثارها تقتصر على الأطراف المتنازعة فقط بل امتدت لتشمل المحيط الإقليمي والمنظومة الدولية بأكملها نتيجة لما تسببه من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية وإنسانية. وتزداد خطورة هذه النزاعات عندما تتداخل فيها الهويات والقوميات والمصالح الاقتصادية مع الاعتبارات الجغرافية والسياسية، فتتحول إلى صراع طويل ومعقد يصعب حله بالوسائل التقليدية ويحتاج إلى مقاربات تحليلية دقيقة وحلول مبتكرة، تأخذ في الاعتبار كل التفاصيل الدقيقة وتراعي مصالح جميع الأطراف.

دراسة النزاعات الدولية في العلوم السياسية لا تهدف فقط إلى سرد الأحداث أو توثيق الوقائع، بل تسعى إلى فهم أعمق لآليات نشوء النزاع وتطوره، وتحليل دوافع الأطراف، واستكشاف فرص التسوية عبر أدوات علمية ونظرية تساعد على تفسير الظاهرة وبناء تصورات عملية للحل. وهنا يظهر دور النظريات، لا كأدوات تفسيرية مجردة، بل كأطر تحليلية يمكن توظيفها لاقتراح حلول واقعية تساهم في خفض التصعيد وتوجيه مسار النزاع نحو التفاوض بدل المواجهة.

قضية الأحواز في إيران تعد نموذجاً واضحاً يعكس هذا التشابك بين الهوية والسيادة والموارد، حيث يتداخل البعد القومي العربي مع الإطار السياسي الإيراني، وتبرز أهمية المنطقة لموقعها الاستراتيجي وثروتها الاقتصادية الضخمة، خصوصاً في مجالات النفط والمياه والزراعة. ومع تصاعد التوتر بين السكان الأحوازيين والسلطات الإيرانية، تتزايد الدعوات لإيجاد مقاربة عادلة تضمن حقوق السكان وتحافظ في الوقت ذاته على استقرار الدولة ووحدة أراضيها.

من هذا المنطلق، تعتمد الدراسة نظرية التسوية التفاوضية كإطار مناسب لفهم طبيعة النزاع وسبل معالجته، حيث تفترض هذه النظرية أن النزاعات الممتدة لا تحسم بالقوة وحدها، وأن الوصول إلى حلول واقعية يتطلب آليات تفاوضية تراعي مصالح جميع الأطراف، تقوم على الاعتراف بالحقوق الأساسية وتوفير ضمانات سياسية واجتماعية واقتصادية متبادلة. وتسعى الورقة إلى استكشاف كيفية توظيف هذه النظرية لصياغة تصور قابل للتطبيق في حالة الأحواز، يوازن بين الحفاظ على الهوية الثقافية والحقوق المجتمعية للسكان، وبين متطلبات السيادة والاستقرار والمصالح الاقتصادية للدولة الإيرانية.

ولذا فإن أهمية هذه الدراسة تكمن ليس فقط في تناول قضية إقليمية غير مطروحة بشكل واسع في الدراسات الأكاديمية العربية، بل في محاولة بناء نموذج يمكن الاستفادة منه في تحليل ومعالجة نزاعات مشابهة في المنطقة حيث تتقاطع الهويات مع الموارد والسيادة وتتداخل فيها الأبعاد الداخلية مع الإقليمية والدولية.

الإشكالية:

تشكل قضية الأحواز واحدة من أبرز القضايا الإقليمية المعقدة، لما تتضمنه من تشابك بين السياسة والاقتصاد والأمن والثقافة، ويبرز البعد القومي العربي للمنطقة كعنصر محوري في النزاع مع إيران. هذه الإشكالية لا تقتصر على مجرد صراع على الأرض أو على الموارد، بل تتعلق بالهوية الثقافية للشعب العربي الأحوازي وقدرته على الحفاظ على لغته وعاداته وتقاليده في ظل سياسات محاولات التفريس التي تهدف إلى دمج المنطقة داخل الإطار الفارسي الإيراني. يتجسد هذا التحدي في تأثير الاحتلال على الحياة اليومية للسكان، من التعليم إلى العمل والحقوق المدنية والسياسية، وصولاً إلى تغييرات ديموغرافية تهدف إلى تقليص الوجود العربي الأصلي في الأحواز وإحلال السكان الفارسيين مكانهم.

تتداخل في هذه الإشكالية عوامل عديدة، منها التاريخ الطويل للاحتلال الإيراني ومحاولاته المتكررة لفرض سيطرته، بالإضافة إلى الدور الإقليمي للدول العربية المحيطة التي ربما لم تلعب الدور المتوقع في مواجهة هذه السياسات أو تقديم الدعم السياسي والاقتصادي للسكان المحليين. كما ترتبط القضية بالأبعاد الاقتصادية الحيوية للمنطقة، مثل النفط والمياه والزراعة، التي تمثل عناصر جذب للاحتلال وتسهم في تعقيد الحلول الممكنة.

على الصعيد الثقافي تظهر آثار سياسة التفريس الإيرانية بشكل واضح في محاولات طمس الهوية العربية، من تغيير أسماء المدن والقرى إلى السيطرة على التعليم والإعلام والممارسات الدينية والاجتماعية، مما يطرح تساؤلات حول قدرة المجتمع العربي الأحوازي على الصمود والحفاظ على وجوده الثقافي في مواجهة سياسات طويلة الأمد، وهذه الإشكالية تشمل كذلك الجانب القانوني والسياسي، حيث يتعرض السكان للحرمان من المشاركة الفعلية في إدارة شؤونهم المحلية وحق تقرير المصير، وهو ما يجعل فهم أسباب استمرار الاحتلال الإيراني دون تدخل عربي مباشراً أمراً معقداً ويستدعي تحليلاً دقيقاً للمعطيات التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمنطقة.

ويمكننا حصر مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال التالي: إلى أي مدى ساهمت سياسة التفريس الإيرانية في طمس البعد القومي لمنطقة الأحواز، وتحديدًا، كيف أستمّر هذا الاحتلال الإيراني دون أي ردة فعل من الجانب العربي المتمثل في مناطق الجوار؟

أهداف البحث:

1. بيان مدى استطاعة الإيرانيين فرض هويتهم القومية على إقليم الأحواز.
2. تحليل المقومات الاقتصادية للأحواز سبباً في رغبة الشاه رضا بهلوي السيطرة عليها.

3. تتبع شكل الحركات السياسية الأحوازية لمحاولة التحرر من الإيرانيين.

النظرية المختارة (التسوية التفاوضية):

النظرية المفسرة للتسوية التفاوضية تقوم على مبدأ أن الصراعات الطويلة الأمد لا يمكن حسمها بالقوة فقط، بل تتطلب الدخول في مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة تأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الأطراف المعنية، مع التركيز على إيجاد حلول تقلل من التصعيد وتحافظ على الحقوق الأساسية.

فيما يخص قضية الأحواز في إيران، ترى الدراسة أن تطبيق هذه النظرية من خلال التفاوض المباشر وغير المباشر بين الحكومة الإيرانية وممثلي السكان الأحوازيين يمكن أن يسهم في الحد من العنف والسياسات التعسفية. ويهدف هذا التفاوض إلى الوصول إلى تسوية سياسية تحقق الاعتراف بالهوية العربية، وتسمح بحرية التعليم وتكفل حق المشاركة في صنع القرار المحلي للسكان، في مقابل تمتع إيران بالموارد الاقتصادية للمنطقة وعدم المطالبة بالانفصال والاعتراف بسيادة الدولة.

فرضيات الدراسة:

1. من المتوقع أن يسهم تطبيق مبادئ التسوية التفاوضية في تخفيف حدة النزاع بين الحكومة الإيرانية والأحوازيين من خلال إتاحة قنوات للحوار المباشر وغير المباشر بين الطرفين.
2. من المرجح أن الاعتراف بالهوية الثقافية والحقوق السياسية والاجتماعية للسكان الأحوازيين يساهم في تقليل التوترات وتعزيز فرص التعايش ضمن إطار الدولة الإيرانية.
3. كلما وجد دعم أو وساطة إقليمية ودولية لعملية التفاوض بين الأطراف زادت احتمالية الوصول إلى تسوية سياسية مستدامة للنزاع الأحوازي.
4. من المتوقع أن يؤدي تبني الدولة الإيرانية نهجاً تفاوضياً قائماً على تقاسم المنافع الاقتصادية في منطقة الأحواز إلى تعزيز الاستقرار السياسي وتقليل فرص التصعيد والصراع.
5. تسهم نظرية التسوية التفاوضية في تفسير استمرار النزاع الأحوازي، نتيجة غياب الترتيبات السياسية التي تراعي توازن المصالح بين الأطراف المتنازعة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مع التركيز على تتبع الأحداث التاريخية ووصف مجريات الأحداث وتحليل السياسات التعسفية الإيرانية المطبقة على إقليم عربستان أو الأحواز، وذلك لتكوين صورة واضحة تساعد القارئ على فهم الحدث وتداعياته على الصعيدين المحلي والإقليمي.

المبحث الأول: حدود عربستان (الأحواز) وموقعها

يقع الإقليم غرباً على حدود الجمهورية العراقية وشرقاً العرب، وشمالاً يحده محافظتا لورستان (بورجرو) وجبال بيجين (إيدان)، وشرقاً يجاوره محافظتا أصفهان وقارس في إيران، بينما يحده جنوباً الخليج العربي، ويقع الإقليم بين دائرتي عرض 30 و 31 شمالاً وبين خطي طول 44 و 50 شرقاً، واسم عربستان يعني بلاد العرب، أما اسم خوزستان فقد ورد في دليل الخليج في الصحيفة 754 الدليل الجغرافي بمعنى أرض الخير، وقد ذكر هذا الاسم أيضاً في التوراة، ويشير لوريمر في دليله إلى أن لهذه التسمية معنى سياسي لا يحتاج إلى توضيح، وهي إمارة عربية وتطل على رأس الخليج العربي وشرق العرب من خلال حدودها الجنوبية مكونة امتداد يبلغ طوله 420 كم² وعرضه 380 كم² يحدها من الغرب محافظتا البصرة وميسان العراقيتان³³⁶⁹.

3369 سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171

أرض الإقليم زراعية خصبة وتروىها عدة أنهار، أهمها نهر القارون الذي ينبع من قمم جبل زاده كوخ على ارتفاع كبير ضمن سلسلة جبال زاجروس التي تشكل أرض البختياري شمال عربستان، وهناك أيضا نهر الكرخة ونهيرات الجراحي وهنديان أو التاب، وتحمل هذه الأنهار كميات كبيرة من الطمي الذي يشكل السهول الطميية في جنوب الأحواز شمال الخليج، ومن الأنهار المهمة في الأحواز:

1. نهر الأحواز (قارون): يطلق عليه العرب اسم دجيل أو الأحواز أو تستر، ويبدأ من السفوح الغربية لجبال البختياري ويصب في شط العرب قرب المحمرة، ويقع على ضفافه وسط مدينة الأحواز، وهو أكبر الأنهار وأطولها، ومن روافده نهر دز التي تقع مدينة ديزفول على ضفته اليسرى، أما نهر القارون فهو صالح لملاحة البواخر، ويبلغ عرضه عند مدينة الأحواز حوالي 200 متر تقريبا.

2. نهر الكرخة (السوس): ينبع من جبال بشتكوه الغربية وله ثلاثة فرع رئيسية، ويصب في هور الحويزة داخل العراق.
3. نهر الجراحي: ينبع في مقاطعة بهمان، ويصب في هور الفلاحية وهي نهر كبير يشبه نهر قارون ويبعد عن مدينة الأحواز حوالي 38 كم (الخرزعلي، 1990، ص 39) 3370.

سكن العرب هذه المنطقة منذ الهجرات التاريخية من شبه جزيرة العرب، ومن أقدم القبائل العربية التي نزحت إلى هذه المنطقة تاريخيا بنو حنظلة، وهم فرع من بني تميم، خرجوا عن طاقة يزدرج، آخر ملوك الساسانيين، وطلبوا المساعدة من الخليفة أبو بكر الصديق الذي أمدهم بما يحتاجون إليه.

وقد فتح المسلمون هذا الإقليم في أيام الخليفة عمر بن الخطاب، واستغرق الفتح الإسلامي لها من مدينة إلى مدينة قرابة خمس سنوات، ومن ثم ألحقت إداريا بالبصرة، وبقيت كذلك حتى الحكم الأموي، وشارك أبناء هذا الإقليم منذ الفتح الإسلامي في كثير من الفتوحات الإسلامية شرقا وبالأخص بلاد السند (عاشور، 2017، ص 171-175) 3371.

يبلغ عدد سكان الأحواز حوالي 3 ملايين عربي حسب إحصاء عام 1477 م، إضافة إلى آلاف الفرس الذين قدموا إلى الإقليم بعد سيطرة رضا شاه على الأحواز، ويتركب السكان في منطقة الأحواز من عرب أقحاح أو عرب اختلطوا بسلالات أخرى من القبائل، ويعيشون إما على البداوة أو تمصروا واستقروا في المدن أو يكونون في مرحلة انتقال بين الحالتين 3372 ومن الجدير بالذكر أن العرب الذين اختلطوا بالسلالات الأخرى، كما ذكر لوريمر في دليله، يمكن أن يتزوجوا غير عربية، لكن يعتبر عارًا على العربي أن يزوج ابنته إلى غير عربي أو إلى فارسي إلا قليلاً من الذين تمصروا، ويشير لوريمر أيضاً إلى أن النظام القبلي في المنطقة ضعف وتفكك، وكثيراً ما فقدت قبائل بأسرها كيائها وذابت في قبائل أخرى، ويصف بني كعب بأنهم من أقوى قبائل الأحواز وتركزوا في الجنوب حول أحياء المحمرة والجراحي ومدينة الأحواز، أما قبيلة الدز فتقيم حول نهر الديزفول، وقبيلة المحيسن فتقيم في المحمرة والأحواز، الشوشتري و تميم وقنوتاي وخميس ويضيف بأن قبيلة بني كعب تنتهي إلى العوامر وبني أمير وموطنها الأصلي نجد (الخرزعلي، 1990، ص 42) 3373.

المبحث الثاني: زحف الجيوش الإيرانية لاحتلال عربستان

3370 الخزعلي، نصار أحمد

(1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز.

3371 عاشور، عصام (2017)، «عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171

3372 طلال بن خالد الطريقي، «الحركة الوطنية في عربستان وسياسة بريطانيا تجاهها (1344-1363هـ/1925-1944م)»، في اللقاء العلمي السنوي التاسع عشر لجمعية التاريخ

والأثار: دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية عبر العصور (الكويت، 2019)، 590.

3373 الخزعلي، نصار أحمد (1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز.

احتلت إيران على مدار تاريخها وحتى اليوم أراضي كثيرة محيطة بها وتخص قوميات مختلفة، وعملت على إدماج هذه القوميات وتذويبها داخل القومية الفارسية، وهي القومية الأصلية لإيران رغم اختلاف هذه القوميات وتباينها عن القومية الفارسية سواء في العرق والإثنية وحتى المذهب والطائفة الدينية، وما يستتبع ذلك من اختلاف في اللغة، وطرق ممارسة الطقوس الدينية، والعادات والتقاليد والأسماء للأشخاص والشوارع والأحياء والمدن، وحتى الفولكلور التراثي لكل منهم (جيجاب، 2022).

فالاحتلال الإيراني اليوم لهذه القوميات يعمل على تفريس كل من القومية العربية لعرب الأحواز، وقومية البلوش في إقليم بلوشستان، وكذلك القومية الكردية، وأيضا القومية الأذرية (عاشور، 2017، ص170).

وقد تطلعت إيران إلى احتلال عربستان لتوسيع نفوذها على الساحل العربي للجنوب وتأمين الموارد والأراضي الخصبة، ولذا بادر رضا خان مؤسس الدولة الحديثة وقائد الجيش الفارسي، إلى التخطيط لغزو الإقليم والسيطرة عليه، بغية نزع استقلال الشيخ خزعل مهما كلف الأمر، فأعلن التعبئة العامة في ربيع أول عام 1317هـ (تشرين أول 1914م)، وقسم الجيش إلى أربعة فرق كبيرة لتحاصر عربستان من جميع الجهات، وكانت هذه أكبر تعبئة عسكرية في إيران حتى ذلك الوقت، ولم يهرب الشيخ خزعل كثرة الجيوش أو قوتها، بل بدأ في تجهيز نفسه ومناطقه لمواجهة هذا التهديد والتحصن ضد أي تقدم للقوات الإيرانية (الخرزعلي، 1990، ص230) 3374.

أما في العصر الحديث فقد كانت للحكومة الإيرانية الفارسية أطماع في احتلال عربستان (الأحواز) منذ زمن بعيد وترجع إلى عام 1841م، حيث أرسلت الحكومة الإيرانية منوشهر خان معتمد الدولة في حملة عسكرية لاحتلال هذا الإقليم، وكان هذا القائد على رأس حملة مكونة من خمسة عشر ألف جندي إيراني، وبمقاومة الشعب العربي الأحوازي، وصمودهم في وجه هذه الحملة الإيرانية، والتي أصاب جنودها الإرهاق وانتشار الملاريا بينهم، مما اضطر قائد الحملة منوشهر خان إلى التفاوض مع الأحوازيين والانسحاب. وكما وقف الشعب العربي الأحوازي في وجه الأطماع الإيرانية لاحتلال أراضيهم في عام 1841م، وقف أيضا هذا الشعب العربي ضد الإنجليز في الحرب العالمية الأولى، ففي عام 1914م وقف الشعب الأحوازي ضد الإنجليز مناصرا للدولة العثمانية، وأيضا وقف ضد الحملة البريطانية على العراق عام 1915م.

أدى ذلك إلى إيغال صدر الإنجليز ضد هذا الشعب العربي، الأمر الذي حدا بهم، خاصة أنهم يعرفون الأطماع الإيرانية في إقليم الأحواز، إلى تفاهم إنجليزي إيراني، بل وصل الأمر إلى تحالف إنجليزي إيراني انتقاما من الشعب العربي الأحوازي، ليكون هذا التحالف مقدمة لاحتلال إيران لهذه المنطقة العربية، عربستان - الأحواز. يضاف إلى ذلك حاجة بريطانيا إلى تقليص النفوذ الروسي في إيران والمناطق المحيطة بها، ومن هنا ساعدت بريطانيا الشاه رضا بهلوي في حكم إيران لإبعاد النفوذ الروسي، ومن ثم ساعدته في احتلال الأحواز وضمها إلى إيران في عام 1925م، وذلك حتى تقضي على النفوذ الروسي نهائيا سواء في إيران أو المناطق المحيطة بها 3375.

وفي شهر إبريل من عام 1925م، تحرك رضا خان قائد القوات الإيرانية، بتعليمات من الشاه، نحو الأحواز العربية التابعة آنذاك للعراق، وذلك رغبة من الشاه في الوصول إلى سواحل الخليج العربي، حيث إن إيران لم تكن لها أية إطلالة على سواحل الخليج بسبب امتداد نفوذ إمارة الأحواز على ساحل الخليج العربي، يضاف إلى ذلك اكتشافات البترول الضخمة في هذه المنطقة، والتي تم اكتشافها عام 1908م، وهنا تلاقت المصالح الاستعمارية البريطانية مع الأطماع الإيرانية لاحتلال هذه المنطقة، فتم أسر أميرها العربي الشيخ خزعل الكعبي في 25 إبريل 1925م وبالتالي تم احتلال مدينة المحمرة عاصمة الإقليم، لتسقط الأحواز العربية منذ ذلك التاريخ تحت نير الاحتلال الفارسي الإيراني 3376.

3374 الخرزعلي، نصار أحمد(1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز.

3375 الطريفي، طلال بن خالد (2019)، الحركة الوطنية في عربستان وسياسة بريطانيا تجاهها(1944-1925/1363-1344)، اللقاء العلمي السنوي

3376 سري الدين، عابدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

وكان المطمع الإيراني الوصول إلى هذه المنطقة، أما الاستراتيجية البريطانية في ذلك الوقت فكانت تريد أن تكون إيران سداً منيعاً دون تقدم الاتحاد السوفيتي جنوباً تجاه المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط، ومن هنا كانت المساعدات البريطانية لإيران لاحتلال منطقة الأحواز العربية، يضاف إلى ذلك تاريخ منطقة الأحواز في الوقوف ضد الإنجليز كما سبق 3377.

وتتعدد الأسباب التي تدفع القوات الإيرانية إلى احتلال عربستان من أهمها كثرة مواردها والرغبة في سيطرتها على جزء من منطقة الخليج العربي، حيث إن عربستان (الأحواز) تشكل عازلاً جغرافياً مهماً بين إيران وبين دول الخليج العربي 3378.

ومن أسباب احتلال إيران أيضاً لمنطقة الأحواز العربية الإطالة على الخليج العربي، وظهور النفط منذ عام 1908 م ومن ثم الغاز الطبيعي، وتوافر المياه حيث يصب في هذه المنطقة أحد أكبر أنهار المنطقة وهو نهر كارون الذي يروي السهول الزراعية الخصبة، الأمر الذي ترتب عليه توافر الأراضي الزراعية الخصبة التي أنتجت المحاصيل الرئيسية مثل السكر والذرة، وبالتالي أصبحت منطقة الأحواز تسهم بحوالي نصف الناتج القومي الإيراني من هذه المحاصيل، وكذلك بأكثر من 96% من قيمة الصادرات الإيرانية.

ولم تكتف إيران منذ احتلالها لمنطقة عربستان - الأحواز في عام 1925 بأن تكون قوة احتلال تقليدية تقوم بنهب ثروات الأراضي التي احتلتها واستعباد شعب هذه الأراضي، إنما عملت منذ اللحظة الأولى على اتباع السياسة التي اعتمدتها في تفريس هذه الأرض وهذا الشعب، لذا كان من الضروري لها لإنجاح هذه السياسة العمل على طمس الهوية العربية لهذه الأرض وهذا الشعب 3379.

في سبيل دعم ثورته ومواجهة الزحف الإيراني، طلب الشيخ خزعل السلاح من الكويت التي تربطه بها علاقات قوية منذ سنوات طويلة، إلا أن الإنجليز منعوا تقديم المساعدة تحت ضغطهم على الحكومة الكويتية، وقد أرفق الشيخ خزعل مراسلات سرية يوضح فيها أهمية تجهيز السلاح بشكل عاجل، كما حث على تحالف القبائل العربية والإيرانية في الأحواز لدعمه وحماية حقوقهم، وأكد في مراسلاته أن الأهالي جميعهم متفقون على الدفاع عن وطنهم حتى النهاية، رغم ضعف قدراتهم العسكرية مقارنة بالدولة الفارسية 3380.

استخدم رضا خان الحيلة لإيقاع الشيخ خزعل، حيث زار المحمرة برفقة جنزله زاهدي لإظهار حسن النوايا وتمت المصالحة ظاهرياً، ثم طلب منه اصطحاب ابنه عبد الكريم إلى طهران، فوافق الشيخ خزعل مكرهاً. خلال هذه الزيارة تم خطفه مع ولي عهده عبد الحميد في سرية تامة، ونقلوا إلى طهران، وبدأت الجيوش الإيرانية في السيطرة على الأحواز والمحمرة، بينما حاول رضا خان إرضاء العشائر بتعيين الشيخ عبد الله حاكماً مؤقتاً لإبقاء بعض الهدوء، إلا أنه بعد ثلاثة أشهر تم أسر الشيخ عبد الله أيضاً، وانطوت بذلك صفحة الإمارة العربية المستقلة 3381.

قتل الشيخ خزعل في 14/8/1935 م، ثم قتل ولي عهده الشيخ عبد الحميد في أغسطس 1936 م بواسطة إبرة مسمومة، مما دفع أبناءه وأحفاده إلى الهروب من طهران هرباً من بطش الشاه، ولجأ عدد كبير منهم إلى العراق نظراً لوجود ممتلكات العائلة هناك، بينما عاش آخرون في الكويت، في حين بقي بعض الأطفال في إيران. وقد عاش بعض هؤلاء الفارين حتى اليوم، محافظين على ارتباطهم بتاريخ العائلة وأرض عربستان 3382.

3377 عاشور، عصام (2017)، عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171

3378 الموسوي، صباح (2014)، الأحواز: ورقة العرب الباقية في مواجهة إيران، مجلة البيان، العدد 321

3379 عاشور، عصام (2017)، عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 173

3380 الخزعلي، نصار أحمد (1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز ص 226-237

3381 الخزعلي، نصار أحمد (1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز ص 238

3382 سري الدين، عايدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

ويبرز هذا المبحث بوضوح خطة إيران العسكرية والسياسية لاحتلال عربستان، واستعمال القوة والحيلة والخديعة لإضعاف الحكم العربي المستقل، رغم مقاومة العشائر العربية التي حرصت على حماية وطنها والدفاع عن حقوقها، وأظهرت ولاءها للشيخ خزعل وإصرارها على مواجهة الغزو الإيراني بكل الوسائل الممكنة، مما يعكس حجم التحديات التي واجهها الإقليم أثناء محاولات إيران لفرض السيطرة عليه³³⁸³.

من خلال دراسة هذا المبحث يتضح لنا جلياً أن زحف الجيوش الإيرانية نحو احتلال عربستان لم يكن مجرد عملية عسكرية عابرة، بل كان جزءاً من خطة استراتيجية طويلة الأمد تجمع بين القوة العسكرية والحيلة السياسية والمناورات الدبلوماسية. يبرز استخدام إيران للخداع، كما في حادثة استدراج الشيخ خزعل إلى طهران، مدى براعة الدولة الفارسية في مزج القوة مع الحيلة لضمان السيطرة على الإقليم العربي. ورغم الإمكانيات المحدودة للشعب الأحوازي، أظهرت مقاومته وصموده أمام الحملات الإيرانية والإنجليزية إرادة قوية للحفاظ على الهوية والاستقلال المحلي.

ويظهر أن الاحتلال الإيراني لم يقتصر على التوسع الجغرافي فقط، بل ارتبط بالتحكم في الموارد الحيوية مثل النفط والمياه والأراضي الزراعية الخصبة، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للأحواز على الخليج العربي. وبذلك، يعكس هذا المبحث حجم التحديات السياسية والاقتصادية والثقافية التي واجهت الأحواز، ويبرز صعوبة الحفاظ على الهوية العربية في ظل الضغط المستمر لسياسات التفريس والإذابة القومية التي مارستها إيران منذ بداية الاحتلال وحتى الوقت الراهن.

المبحث الثالث: سياسة التفريس الإيرانية ضد الأحواز

تحظى القضية الأحوازية بشعبية واسعة لدى الرأي العام العربي، ويمكن بسهولة رفعها إلى مستوى القضايا العربية الساخنة بمجرد تسليط الضوء عليها ونشر تفاصيلها. فالتمييز العنصري والطائفي الذي مارسه السلطات الإيرانية في الأحواز جعل شعب الإقليم من الناحية الفكرية والسياسية مهياً تماماً للتفاعل مع أي خطة تسعى إلى تحقيق أهدافه، والتي تلخص في المطالبة بحق تقرير المصير بعيداً عن هيمنة الدولة الإيرانية، شأنه في ذلك شأن شعوب أخرى كانت تحت الاحتلال أو الظلم لكنها استعادت حريتها وحقوقها المغتصبة في النهاية (سري الدين، 2016)³³⁸⁴.

منذ وقوع الأحواز تحت السيطرة الإيرانية في عام 1925، لم تتوقف الاحتجاجات والثورات والمظاهر السياسية المعارضة، وظلت المنطقة ساحة صراع دائم بين العرب أبناء الإقليم والدولة الإيرانية، ما خلق حالة عداوة مستمرة لا تنتهي إلا بعودة الأحواز إلى وضعها قبل الغزو الإيراني، حيث كانت تتمتع باستقلال ذاتي وكان لحكم أميرها الشيخ خزعل بن جابر الكعبي دور بارز في الأحداث الإقليمية، خصوصاً في العراق والخليج، قبل أن تغير القوى السياسية الكبرى جغرافيا المنطقة وتقسيماتها لصالح مصالحها، ومنها الثورة البلشفية والحرب العالمية الأولى³³⁸⁵.

وقد أبرم الشيخ خزعل اتفاقيات دولية هامة تعكس استقلالية الإمارة قبل ضمها إلى إيران، منها اتفاقية الملاحة في نهر كارون سنة 1888، وإنشاء وكالة قنصلية بريطانية في المحمرة، واتفاقية مايو 1909 لإنشاء مصفاة نفط في عبادان، واتفاقية شط العرب 1913 بين الشيخ خزعل والدولة العثمانية. هذه الاتفاقيات تؤكد أن الإمارة كانت تتمتع باستقلال سياسي واضح قبل الاحتلال، وأن تغيير اسمها إلى خوزستان كان جزءاً من خطة التفريس والتغيير الديموغرافي والثقافي لصالح الدولة الإيرانية³³⁸⁶.

ولم تكن سياسة التمييز والاضطهاد ضد الأحوازيين مرتبطة بنظام معين، فقد استمرت هذه السياسات عبر نظام الشاه بهلوي ونظام الجمهورية الإسلامية، إذ لم يكتف الأخير بعدم الوفاء بوعود زعيم الثورة آية الله الخميني بالعناية بحقوق العرب، بل زاد

³³⁸³ الخزعلي، نصار أحمد (1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز ص 239

³³⁸⁴ سري الدين، عابدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

³³⁸⁵ الموسوي، صباح (2014)، الأحواز: ورقة العرب الباقية في مواجهة إيران، مجلة البيان، العدد - 321 ص 59

³³⁸⁶ الموسوي، صباح (2014)، الأحواز: ورقة العرب الباقية في مواجهة إيران، مجلة البيان، العدد - 321 ص 60

على ذلك بسياسات التفرير والتمييز العرقي والمذهبي. وقد كشفت وثائق رسمية مثل تلك الصادرة عن مكتب رئاسة الجمهورية في عهد الرئيس السابق محمد خاتمي، نوايا النظام الإيراني تجاه الأحوازين العرب، وأدت إلى انتفاضات شعبية عارمة في الإقليم 3387. رد النظام الإيراني كان باستخدام القوة العسكرية والإرهاب، إذ شن سلسلة من العمليات على المراكز والمؤسسات الصناعية والاقتصادية والأمنية للأحوازين، وأصدر أحكاماً بالإعدام على بعض العشائر، ما أدى إلى تصعيد الأزمة إعلامياً وسياسياً، وأخرج القضية الأحوازية من الخفاء إلى واجهة اهتمام الرأي العام العربي والدولي مؤكدة استمرار النزاع وعدم التوصل إلى حلول سلمية حتى اليوم 3388.

سياسة التفرير هي مصطلح صك خصب لوصف ما تقوم به إيران في المناطق التي احتلتها، وخاصة تلك التي يقطنها قوميات غير الفارسية، بخلاف مناطق الإيرانيين الأصليين، وتهدف هذه السياسة إلى طمس هوية هذه الشعوب وتحويلها إلى الهوية الفارسية بالقوة سواء عبر القوانين أو التهديد أو الإكراه.

تعتمد سياسة التفرير على محو اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد لهذه الشعوب، بل وتشمل تغيير أسماء الأشخاص والشوارع والأحياء والمدن، وحتى عادات الملابس والزي التقليدي التي تميز كل قومية، كما لم يسلم فولكلور هذه الشعوب من العبث، فقد تم استبدال أغانيهم ورقصاتهم ومظاهر أفراسهم وأحزانهم بأشكال فارسية، حتى الأغاني والأهازيج المرتبطة بأعمالهم اليومية تم تعديلها أو محوها، وكل ذلك بغرض محو أي أثر لهويتهم وقوميتهم الأصلية.

يتضح من هذا المبحث أن سياسة التفرير الإيرانية تجاه الأحواز تمثل امتداداً لنهج الهيمنة الذي بدأ منذ الاحتلال الإيراني للإقليم في عام 1925، لكنها تطورت لتأخذ أبعاداً أكثر شمولية عبر استهداف الهوية الثقافية والاجتماعية للشعب الأحوازي. فالإجراءات المتخذة، من تغيير الأسماء واللغة والعادات إلى العبث بالفولكلور المحلي، تعكس محاولة ممنهجة لمحو الذاكرة الجماعية والقومية للأحوازين، مما يزيد صعوبة الحفاظ على الانتماء الوطني والهوية العربية في مواجهة الهيمنة الفارسية.

ومع ذلك يظهر من خلال تاريخ الإقليم والمقاومة المستمرة أن الشعب الأحوازي يحتفظ بإرادته في الدفاع عن حقوقه، وأن أي محاولات للتفرير تواجه مقاومة مستمرة، مما يضع القضية الأحوازية في قلب الصراعات الإقليمية والدولية ويمنحها بعداً سياسياً وإنسانياً يتجاوز حدود الإقليم. كما تعكس استمرار هذه السياسات عبر مختلف الأنظمة الإيرانية الفشل الواضح لأي محاولات لإدماج الأحوازين بالقوة، وتؤكد أن الهوية القومية والثقافية لشعوب الإقليم لا يمكن محوها بسهولة، مهما بلغت وسائل القهر والسيطرة.

المبحث الرابع: معاناة الشعب الأحوازي تحت وطأة الاحتلال الإيراني وسياسة التفرير

غيرت الملامح العربية للإقليم مثل تغيير الاسم من عربستان إلى خوزستان، وأيضاً إطلاق اسم الأهواز وهي التسمية الفارسية بدلاً من الأحواز، حيث لا ينطق الإيرانيون حرف الحاء.

كما تم تغيير أسماء المدن والقرى الأحوازية والشوارع والميادين من أسماء عربية إلى أسماء فارسية، وإكراه العرب الأحوازين على إضافة أسماء فارسية لألقابهم بعد إلغاء ألقابهم العربية من أسمائهم.

وقامت السلطات باقتطاع أجزاء من الإقليم وضمها إلى المحافظات الفارسية، وتحريف مسار روافد نهر كارون باتجاه المناطق الفارسية مثل أصفهان لحرمان الشعب الأحوازي من مياه الشرب والزراعة، وانتزاع الأراضي الزراعية من أصحابها العرب وإقامة مستوطنات فارسية تحت غطاء مشاريع زراعية مثل مشروع قصب السكر 3389.

3387 سري الدين، عابدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

3388 الموسوي، صباح (2014)، الأحواز: ورقة العرب الباقية في مواجهة إيران، مجلة البيان، العدد - 321 ص 61

3389 جيجاب، حميد أبو لول (2022)، الأوضاع الداخلية في الأحواز 1913-1925، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42

كما تم تهجير العائلات الأحوازية قسراً من مناطقهم إلى الشمال الإيراني مشياً على الأقدام، وابتدع النظام سياسة "الإصلاح الزراعي" التي كان الهدف منها منح البعض القليل من الأراضي لأهلهم، ومصادرة القسم الأكبر منها بدوى أنها أراض بائنة ولا يستخدمها أهلها، ومن ثم إهداؤها لقيادات الجيش الإيراني الذين شاركوا في احتلال الأحواز كغنائم حرب3390.

واجه الشعب العربي الأحوازي منذ احتلال إيران لأرضه سياسات اجتماعية قاسية، حيث كانت فرص دخول الجامعات أقل من الإيرانيين باثنتي عشرة مرة بسبب سوء التعليم في المناطق العربية، والإصرار على أن تكون أسئلة امتحانات دخول الجامعات باللغة الفارسية، مع التركيز على الحضارة الفارسية، مما حرمة من فرصة التعليم المتكافئ.

كما عانى العرب من التمييز في فرص العمل والترتب الوظيفية مقارنة بنظرائهم الإيرانيين، وتغير الطابع السكاني في الإقليم من خلال جلب آلاف العائلات الفارسية من المزارعين، بالإضافة إلى صدور مرسوم في عام 1936م بتوطين 40 أسرة فارسية مع توفير جميع الإمكانيات ومستلزمات العيش والأمن على نفقة الدولة في المناطق الجبلية شمال الأحواز.

تم حرمان المواطنين من ارتداء زيهم الوطني وإجبارهم على ارتداء الزي الهلوي أو الزي الأوروبي، وفرض التجنيس والتجنيد الإجباري، مع إبعاد العرب الأحوازيين عن المناصب الرفيعة في جهاز الدولة، كما شهدت المنطقة القبضة البوليسية والأمنية الصارمة ومنع المواطنين من المشاركة في حكم البلاد.

تجاوزت الإجراءات القمعية حدّاً آخر، حيث تم تجريم رسم شعار الدولة الأحوازية، ومن يقوم بذلك يحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، كما حظر ارتداء الشال العربي لدلالته على العروبة، وكانت العقوبة ستة أشهر. وأضيف إلى ذلك هدم البنايات التاريخية ومصادرة الأراضي المتبقية لإقامة مشروعات زراعية أو عسكرية تحت ذرائع مختلفة3391.

على المستوى السياسي، ألغت إيران مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية في الإقليم، وأعلنت الحكم العسكري المباشر، حيث أقيمت الثكنات العسكرية والمعسكرات، وضم الإقليم رسمياً إلى الأراضي الإيرانية. تم إنكار حق تقرير المصير للشعب الأحوازي والحرمان من أبسط الحقوق والحريات السياسية التي تكفل المشاركة في حكم بلده، سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين عنه، وفرضت الحكومة الإيرانية ضرائب باهظة على أبناء الأحواز، واستخدمت كل أشكال الاضطهاد ضدهم، بما في ذلك تهجيرهم إلى المدن الفارسية وإحلال الأسر الفارسية محلهم بعد مصادرة أراضيهم وأماكنهم3392.

كما منعت الحكومة الأحوازية من الترجمة بين اللغة العربية والفارسية في المحاكم، مما شكل أكبر عائق أمام المواطنين لضمان حقوقهم، ومصادرة جميع الكتب العربية في الأحواز سواء كانت ملكاً للأشخاص أو المكتبات، ومنعت تدريس اللغة العربية في المرحلة الابتدائية، رغم المادة 15 من الدستور الإيراني التي تنص على ضرورة تدريس لغة القوميات غير الفارسية في المدارس الابتدائية، إلا أن السلطات الإيرانية لم تطبق هذه المادة، كما أهملت شؤون التعليم والرعاية الصحية بشكل عام3393.

وتباطأت الحكومة الإيرانية في إعادة إعمار ما دمرته الحرب العراقية الإيرانية، وتجاهلت مشكلة الألغام التي خلفتها الحروب، ما تسبب في مقتل وجرح المئات من أبناء الأحواز رغم المساعدات الدولية.

عقدت الحكومة الإيرانية اتفاقيات مع دول وشركات أجنبية لاستثمار ثروات نفط الأحواز، رغم أحقية الشعب الأحوازي في التحكم بهذه الثروات، واستولت الدولة على الثروات النفطية والمعدنية وثورات المياه دون تخصيص أي جزء منها لتنمية المناطق العربية،

3390 عاشور، عصام(2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171، ص 174

3391 عاشور، عصام(2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171، ص 175

3392 سري الدين، عايدة العلي(2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان

3393 عساكرة، عباس(2003_2004)، القضية الأحوازية، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، دار الحكمة، لندن.

كما قمع الانتفاضات الأهوازية بوحشية عبر سياسة الأراضي المحروقة، وتم تدمير القرى والمدن العربية وإعدام الشباب الأهوازي دون محاكمة، بهدف طمس الهوية العربية وربطها بالتاريخ³³⁹⁴.

يمكن تقسيم الاستراتيجيات الإيرانية تجاه إقليم الأهواز إلى ثلاث استراتيجيات رئيسية:

الأولى هي الاستراتيجية القمعية: حيث تعتبر السياسات الأمنية القمعية العمود الفقري للسياسة الإيرانية في الأهواز، فهي تمهد الطريق لبقية السياسات، وبدونها كان الشعب الأهوازي قد طرد الفرس منذ زمن بعيد. ويمكن تقسيم التعامل الإيراني القمعي إلى مرحلتين:

• **المرحلة الأولى:** بعد الاحتلال عام 1925م استخدم الجيش الإيراني القوة العسكرية الغاشمة لإخضاع القبائل والقوى الاجتماعية الأهوازية الراضية للاحتلال، وقد تم إعلان الحكم العسكري المباشر في الأهواز بعد الاحتلال مباشرة، كما قامت القوات الإيرانية بقمع الثورات الشعبية، والتي تجاوز عددها عشر ثورات بين عامي 1925 و1949م، بداية بثورة الغلمان عام 1925 بعد ستة أشهر فقط من الاحتلال احتجاجا على أسر الشيخ خزعل وتمكن الثوار من السيطرة على المحمرة، لكن القصف المدفعي العنيف أجهض الثورة. وشملت الثورات الأخرى ثورة الحويزة وبني طرف والفجرية وحيدر بن طلال وبني كنانة وثورة الشيخ يونس العاصي. وكانت هذه الثورات من أعنف الثورات في الأهواز، إذ شاركت فيها قطاعات كبيرة من المجتمع كانت قادرة على حشد الناس وتجهيز العدة والعتاد اللازم للثورة. وأقامت القوات الإيرانية الثكنات العسكرية والمعسكرات وزجت حاميات عسكرية فيها، وزودتها بأسلحة ثقيلة لقمع كل تجمع، ما أكد على وجود القوة الفارسية كقوة محتلة تذكر الشعب الأهوازي بضرورة النضال لإزاحتها³³⁹⁵.

• **المرحلة الثانية:** هي مرحلة القمع الأمني، حيث بعد القضاء على بقايا الجيش الأهوازي واستتباب الأمن نسبيا استقدمت إيران الأجهزة الأمنية والاستخبارية لفرض السيطرة الكاملة على الإقليم واضطهاد كل معارض للسياسات الإيرانية، حتى لو لم يكن مسلحاً، مع التركيز على تنظيمات المقاومة السرية. شملت هذه المرحلة الاعتقالات المستمرة للنشطاء الأهوازيين وأعضاء الجماعات الأهوازية ونشطاء حقوق الإنسان، كما حصلت حملات اعتقال كبيرة في نوفمبر 2014 وأبريل 2015 وفقاً لمنظمة العفو الدولية. واعتمدت إيران على الإعدامات كوسيلة استئنافية ضد كل معارض، مثل إعدام 9 أهوازيين بينهم 3 أشقاء عام 2011 على الملأ، إضافة إلى استخدام التعذيب الشديد، حيث شهد معتقلون مثل طه الحيدري على تعرضهم للتعذيب النفسي والجسدي في زنازات مظلمة مع وضعهم معصوبي الأعين³³⁹⁶.

الاستراتيجية الثانية هي الاستراتيجية الثقافية: حيث هدفت إيران من خلال سياساتها إلى طمس الهوية العربية للشعب الأهوازي، فقامت بتغيير اسم عربستان وأسماء مدنه إلى أسماء فارسية، مثل تغيير المحمرة إلى خرمشهر وتستر إلى شستر، والخفاجية إلى سوسنكرد، لمحو الملامح العربية وإضفاء الصبغة الفارسية. كما قامت بتجفيف منابع اللغة العربية ومنع تعليمها، فقبل الاحتلال كانت المحمرة تعج بعشرات الكتاتيب لتعليم القرآن وعلوم الفقه، أما اليوم فلا توجد حاضنة واحدة للغة العربية، وحتى جامعة مصطفى شمران، على الرغم من أن العرب يشكلون حوالي 80% من سكان مدينة الأهواز، لا تتجاوز نسبة الطلاب العرب فيها 12%. وأجبرت المدارس على التعليم باللغة الفارسية، وحظرت التحدث بالعربية في كافة مؤسسات الدولة، وفرضت ارتداء الزي الرسمي الفارسي ومنعت ارتداء الزي العربي. كما استغلت ثقافة الحسينية المشبعة بأفكار وتقاليد شعوبية فارسية لترويج عقيدتها الصفوية وتغيير فكر وهوية الأهواز، وطمست كافة المؤسسات الثقافية والمكتبات العامة والمنابر الإعلامية ما عزل

3394 عاشور، عصام (2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأهواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171، ص 176

3395 الأهوازي، محمد مجيد، وحسن مصعب (2016)، قضية الأهواز العربية في إيران بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان، التقرير الاستراتيجي الثالث عشر الصادر عن مجلة البيان الأمة في مواجهة الصعود الإيراني، ص 155

3396 الموسوي، صباح، المخاوف الإيرانية من عودة الأهواز إلى الهوية السنية، المؤسسة الأهوازية للثقافة والإعلام

الأحوازين عن ثقافتهم ومنعهم من استخدام اللغة العربية أمام المحاكم ومنع المطبوعات العربية، وعزل الأحواز عن محيطها العربي، مع تجاهل وسائل الإعلام العربية لقضية الأحواز طوال العقود الماضية³³⁹⁷.

أما الاستراتيجية الثالثة فهي الاستراتيجية الاقتصادية: والتي استهدفت السيطرة على الاقتصاد المحلي للأحواز وحرمان العرب من الاستفادة من ثرواتهم الطبيعية، فقامت إيران بالسيطرة على أغلب مجالات الخدمات والإنتاج وحرمت العرب من الوظائف الحكومية، كما سيطرت على فرص العمل في قطاع الطاقة، رغم أن الأحواز تحتوي على 80% من النفط الإيراني. وقد أدى ذلك إلى إفقار الشعب الأحوازي ومنعه من الاستفادة من ثرواته، وأصبحت أحيائهم تعج بالنفايات وأكياس القمامة تغطي البيوت، وقامت إيران بهدم بيوت الأحوازين بحجة عدم الترخيص، ولم يتم إعادة توطين مهجري الحرب العراقية - الإيرانية، مما أدى إلى فقدان المواطنين منازلهم وأراضيهم في الحويزة والبستين والخفاجية وعبادان والمحمرة، واضطراهم للهجرة إلى مدينة الأهواز والمدن الأخرى. كما تحولت إيران مياه نهر الكرخة وجداوله إلى نهر الدز، وتحويل مياه كارون إلى المحافظات الفارسية قبل دخولها الأراضي الأحوازية لتخريب الزراعة العربية، وإجبار السكان على النزوح وإحلال الأسر الفارسية في الأراضي الزراعية الخصبة.

تتضمن الاستراتيجية السياسية والديموغرافية منع الأحوازين من المشاركة الفعلية في صنع القرار السياسي والاكتفاء بتمثيل شكلي محدود لهم في البرلمان، وإلغاء مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية، وتشجيع الفرس على القدوم للعمل في معامل النفط والغاز، مما أدى إلى تغيير ديموغرافي وزيادة نسبة الفرس في المدن الأحوازية الرئيسة. كما صادرت الحكومة الإيرانية أراضي العرب بحجج مختلفة، مثل مشروع قصب السكر ومشروع إعادة توطين مهجري الحرب العراقية - الإيرانية، وإنشاء مستوطنة "شبرين شهر" التي تستوعب 500 ألف نسمة من المناطق الشمالية لإسكانهم في الأحواز. وقد اندلعت انتفاضة الشعب العربي الأهوازي في 15 أبريل 2005 بعد تسريب وثيقة من مكتب الرئيس خاتمي تفيد أن النظام الإيراني يحاول تغيير التركيبة السكانية في الأحواز من خلال تهجير العرب وجعلهم أقلية في إقليمهم³³⁹⁸.

يُستنتج مما سبق أن ما حدث في الأحواز منذ احتلال إيران عام 1925 ليس مجرد سيطرة عسكرية تقليدية، بل هو عملية ممنهجة لتفريس الإقليم وطمس هويته العربية بالكامل. تغيير أسماء المدن والقرى والشوارع، وفرض أسماء فارسية على السكان، وتهجير العائلات القسرية، يوضح أن الهدف لم يكن فقط السيطرة على الأرض، بل السيطرة على ذاكرة وهوية الشعب. السياسات التعليمية القسرية ومنع اللغة العربية، وحرمان الأحوازين من الوظائف والمناصب، تعكس رغبة إيران في محو أي أثر للثقافة العربية، بينما القمع الأمني والإعدامات والاعتقالات أظهرت الوجه الوحشي للسيطرة. على الصعيد الاقتصادي، مصادرة الأراضي وتحويل مياه الأنهار وإفقار السكان كشف عن استراتيجية متكاملة لإضعاف الشعب العربي وإخضاعه بالكامل، في حين أن إدخال الأسر الفارسية لتعزيز التغيير الديموغرافي أظهر أن الاحتلال لم يكن عشوائيا بل مخططا له بعناية. كل هذه السياسات توضح أن ما يعيشه الأحوازيون اليوم هو نتاج عقود من التخطيط لإلغاء هويتهم، ورغم ذلك يبرز صمود الشعب ومقاومته كدليل على تعلقه بأرضه وهويته، وهو ما يجعل القضية الأحوازية قضية إنسانية وسياسية تستحق الاهتمام والمناصرة.

المبحث الخامس: المقاومة الأحوازية للاحتلال الإيراني

بدأ الشعب العربي الأحوازي المقاومة فور احتلال إيران للأحواز في عام 1925م، وتنوعت المقاومة بين العسكرية والسلمية، حيث واجه جنود الحاكم وحرسه الخاص، المعروفين بالغلمان، الاحتلال، وأطلقت أول ثورة ضد الاحتلال باسم "ثورة الغلمان"، وسيطر الثوار على العاصمة المحمرة لعدة أيام قبل قصفهم بواسطة مدفعية الجيش الإيراني في يوليو 1925م.

3397 المسألة، خالد(2008)، الأحواز الأرض العربية المحتلة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الألمانية العربية، مطبعة جامعة الرور.

3398 سري الدين، عابدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

وفي عام 1928م، ثار الشعب الأحوازي وشكل حكومة استمرت ستة أشهر، وحاصر الجيش الإيراني مدينة الحويزة، ثم هاجمها وأخمد الثورة المعروفة باسم "ثورة الحويزة".

وفي عام 1936م، ثارت قبائل بني طرف وأعلنت الثورة على الحكومة الإيرانية، فأرسلت الحكومة جيشا ضخماً إلى الخفاجية، وتم القضاء على الثورة، وأمر الشاه بدفن رؤساء القبائل أحياء عبرة لمن يعارض النظام، فيما عرفت باسم "ثورة بني طرف" 3399.

وفي عام 1940م، قامت عشائر في منطقة الميناء على نهر ديبس بالسيطرة على الثكنات الإيرانية، ولم تتمكن السلطات من القضاء على الثورة إلا بعد القبض على قائدها وإعدامه مع رفاقه، فيما عرفت باسم "ثورة حيدر بن طلال".

وفي عام 1941م، تزعم الشيخ جاسب بن خزعل ثورة ضد نظام الشاه وتمكن الثوار من قتل العديد من جنود وضباط الشاه، وإسقاط طائرة حربية في ثورة "العجيرة" 3400.

وفي عام 1944م، اتفق الشيخ عبد الله بن خزعل مع العشائر على القيام بثورة، لكن السلطات الإيرانية أفلحت في إفشالها، وسميت بـ "حركة الشيخ عبد الله بن خزعل".

وفي عام 1945م، امتدت شرارة الثورات إلى القبائل العربية التي سيطرت على القرى والمخافر والمدن، لكن أرسلت الحكومة الإيرانية جيشا كبيراً مزوداً بالطائرات المقاتلة لقصف القرى وإحراق المنازل والمزارع، ما أدى إلى مجزرة ذهب ضحيتها آلاف النساء والأطفال والشيوخ، وتمكن الشاه في النهاية من هزيمة الأحوازيين، وفرض ترحيل حوالي 1500 شخص إلى شمال إيران مشياً على الأقدام، توفي معظمهم في الطريق جوعاً وعطشاً وبرودة، ووصل منهم إلى طهران حوالي 40 شخصاً وزعتهم إيران على القرى النائية في ثورة بني طرف وبني كنانة.

المبحث السادس: المقاومة الأحوازية للاحتلال الإيراني (استكمالاً).

إلى جانب المقاومة المسلحة، مارس الشعب العربي الأحوازي المقاومة السلمية عبر إنشاء الأحزاب والجمعيات والمنظمات، وكان أول حزب منظم أنشئ في عام 1946 باسم "حزب السعادة"، وكذلك "الحزب الديمقراطي الأحوازي"، وفي نفس العام ثارت عشائر الأنصار، لكن الجيش الإيراني وبدعم عسكري بريطاني أخمد ثورتهم فيما عرفت باسم "ثورة عشيرة الأنصار".

وفي عام 1949م، ثار الشعب الأحوازي في منطقة البستين والخفاجية، واستطاع الانفصال مؤقتاً عن السيطرة الإيرانية، وسعى الشيخ يونس العاصي لتكوين مملكة باسم "عرب الشرق"، لكن القوات الإيرانية أخمدت الثورة.

استمر الشعب الأحوازي في نضاله ضد الاستعمار الإيراني حتى هذا العام بعد أن أكمل الاحتلال الإيراني في الأحواز أكثر من قرن سواء بالنضال المسلح المتواصل أو النضال السلمي عبر الأحزاب والمنظمات، إلا أن الثورة الإيرانية لم تلتفت لمطالبه الأحواز ورغباتهم، بل اعتمدت على تصدير الثورة وتكثيف سياسة التفريس على القوميات والأجزاء المحتلة واستمرارهم بالقمع والأسلحة العسكرية لإخماد ثورة الأحواز وصوتهم (عاشور، 2017، ص 179) 3401.

الخاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات المهمة حول الوضع في الأحواز، حيث أبرزت العلاقة بين النزاع والهوية والحقوق الأساسية للسكان، وتأثير العوامل السياسية والاقتصادية على حياتهم اليومية، وتفتح هذه النتائج الباب لتوضيح أبرز الإجابات على أسئلة البحث وفرضياته، والتي سيتم عرضها فيما يلي بشكل نقاط واضحة ومباشرة.

3399 عاشور، عصام (2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171، ص 177

3400 جيجاب، حميد أبو لول (2022)، الأوضاع الداخلية في الأحواز 1913-1925، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42.

3401 عاشور، عصام (2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171، ص 179

النتائج:

1. الأحواز منطقة ذات تاريخ طويل من الحكم المحلي قبل تدخل إيران، واستغلت إيران النزاعات الداخلية وضعف الدولة المركزية للسيطرة على الإقليم تدريجياً.
2. استخدمت إيران القوة العسكرية والسياسات البيروقراطية لفرض سيطرتها على الأحواز، بما في ذلك فرض قوانين وإدارية تمنع السلطات المحلية من ممارسة استقلالية حقيقية.
3. اكتشاف النفط في الأحواز في أوائل القرن العشرين، بالإضافة إلى الأراضي الزراعية الخصبة والأنهار الغنية، جعل المنطقة مركز اهتمام الشاه رضا بهلوي لتعزيز الاقتصاد والسيطرة على موارد الطاقة.
4. فرضت إيران اللغة الفارسية رسمياً، وحظرت التعليم والثقافة العربية جزئياً، وأطلقت حملات تهدف لتغيير أسماء المدن والقرى، مما أدى إلى تآكل الهوية العربية التقليدية.
5. شجعت الحكومة الإيرانية على نشر المذهب الشيعي الرسمي وقللت من دور العادات والتقاليد العربية، في محاولة للاندماج القسري في الثقافة الإيرانية.
6. ظهرت حركات سياسية وعسكرية محلية لمواجهة السيطرة الإيرانية، تضمنت تنظيمات مقاومة سرية واحتجاجات شعبية للمطالبة بحقوق ثقافية وسياسية، لكن معظمها تم قمعه بعنف.
7. حاول بعض قادة الأحواز الحصول على دعم خارجي لتحقيق الاستقلال أو الحكم الذاتي، إلا أن التدخلات الدولية كانت محدودة ولم تغير من الوضع القائم.
8. السياسات الإيرانية أدت إلى هجرة جزء من السكان العرب، وتهيئش اقتصادي واجتماعي وسياسي، مع استمرار التحديات في الحفاظ على الهوية واللغة العربية داخل الإقليم.

المراجع:

1. الأحوازي، محمد مجيد، وحسن مصعب (2016)، قضية الأحواز العربية في إيران بين تحرير الأرض وتحرير الإنسان، التقرير الاستراتيجي الثالث عشر الصادر عن مجلة البيان الأمة في مواجهة الصعود الإيراني.
2. جيجاب، حميد أبو لول (2022)، الأوضاع الداخلية في الأحواز 1913-1925، مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، المجلد 21، العدد 42.
3. الخزعلي، نصار أحمد (1990)، الأحواز الماضي، الحاضر، المستقبل، الطبعة الأولى، شبكة الأحواز.
4. سري الدين، عايدة العلي (2016)، الأحواز عربستان، إلمارة في دائرة النسيان، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
5. الطريفي، طلال بن خالد (2019)، الحركة الوطنية في عربستان وسياسة بريطانيا تجاهها (1944-1925/1363-1344)، اللقاء العلمي السنوي التاسع عشر لجمعية التاريخ والآثار: دول مجلس التعاون بدول الخليج العربية عبر العصور، مجلة علمية محكمة، الكويت.
6. عاشور، عصام (2017)، سياسة التفريس الإيرانية: عربستان "الأحواز" نموذجاً، مجلة شؤون عربية، العدد 171.
7. عساكرة، عباس (2003)، القضية الأحوازية، رسالة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية، دار الحكمة، لندن.
8. المسألة، خالد (2008)، الأحواز الأرض العربية المحتلة، الطبعة الثانية، مركز الدراسات الألمانية العربية، مطبعة جامعة الرور.
9. الموسوي، صباح (2014)، الأحواز: ورقة العرب الباقية في مواجهة إيران، مجلة البيان، العدد 321.
10. الموسوي، صباح، المخاوف الإيرانية من عودة الأحواز إلى الهوية السنية، المؤسسة الأحوازية للثقافة والإعلام.

مجلة القانون والأعمال الدولية

International Journal of Law and Business



جامعة الحسن الأول سطات

UNIVERSITÉ HASSAN 1^{er} - SETTAT

www.Droitentreprise.com



مجلة القانون والأعمال الدولية مجلة علمية محكمة حكومية تصدر عن
جامعة الحسن الأول المغرب - مختبر البحث قانون الأعمال -
كلية العلوم القانونية والسياسية - سطات

ISSN:2509-0291 / impact factor 2.998



نشر أكاديمي محكم



معايير دولية



رؤية عالمية



<https://doi.org/10.63585/VLQV1532>

مجلة القانون والأعمال الدولية

VOLUME 11 | ISSUE 05 | NUMBER 66

الإصدار رقم 66 أكتوبر 2026

بمشاركة باحثين وأساتذة من 16 جنسية



محاور الإصدار رقم 66

القانون الجنائي	قانون الأسرة وعلوم الفقه	قانون المال والأعمال	الرقمنة والذكاء الاصطناعي
القانون الرياضي	الشغل والحماية الاجتماعية	العقار والتعمير	المساطر الإجرائية
القانون الدستوري	القانون الإداري	القانون الدولي	القانون البيئي
الدراسات بالفرنسية	الإدارة الصحية بالإنجليزية	الدراسات بالإنجليزية	العلوم السياسية

الإدارة الأكاديمية و النشر :

الاستاذ محمد افقي

المدير المسؤول :

الدكتور مصطفى الفوري

إدارة التحرير :

الدكتور رياض فخري



ISSN: 2509-0291

impact factor 2.998



www.droitentreprise.com



mforki22@gmail.com



00212687407665



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مجلة القانون والأعمال الدولية

Revue internationale du droit des affaires



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1ER



تصدر عن

جامعة الحسن الأول بسطات

مجلة حكومية تابعة لجامعة الحسن الأول بسطات



Mforki22@gmail.com



www.droitentreprise.com



00212687407665

الاعتمادات الدولية والفهرسة



للأرشفة الدولية
وجمالية حقوق المؤلف



مؤسسة
أكبر قاعدة بيانات للمجلات
الدولية المحكمة



دليل دولي للمجلات الأكاديمية
بوفر معلومات موثوقة عن
المجلات والناشرين في
مختلف المجالات



تغطي هذه القاعدة من أكبر
وأوسع قواعد المعلومات
الإلكترونية في المكتبات الأكاديمية



معامل التأثير والاستشهادات
المرجعي العربي
Arab Citation &
Impact Factor



معرف رقمي دائم (DOI)
يستخدم لمحايل المحتوى
الأكاديمي وتسهيل الوصول إليه



منظمة عامة لوثيق لتوثيق
الأنشطة البحثية والعلمية
للأفراد على مستوى عالمي



منصة أكاديمية متخصصة في تجميع
وفهرسة المعلومات البحثية
المحتوى العلمي لزيادة اكتشاف
الأبحاث وربطها



بعمل على تسجيل العقود علي
كيانات البحث وربطها بمعرفها، بما
وبقفا ونقشها واناحة
لستخدامها



معتمدة من طرف
HAL SCIENCE
الخزينة البيفية الفرنسية
للأبحاث العلمي العالمج



قاعدة بيانات بحثية عالمية
اكتشاف الإنتاج العلمي وتتبع
الاستشهادات والروابط البحثية



قاعدة بيانات دولية للفهرسة
وتقييم المجلات العلمية وفق
معايير الجودة الأكاديمية



مكتبة رقمية عالمية تتيح الوصول
إلى الكتب والأبحاث والوثائق
بصيغة إلكترونية



منصة لاكتشاف وإدارة
المصادر والمراجع
العلمية



منظمة ISSN لترقيم
المجلات الدولية المحكمة



قاعدة بيانات فهرسة المجلات
العلمية تشمل: الأبحاث والنشر
(ISSN) وتصنيف ذي المجلات
الفهرسية والمقالات



منصة عالمية تعتمد علي الذكاء
الاصطناعي لاكتشاف الأبحاث
وتحليلها وتوفرها الباحثين
حول العالم



منصة تساعد الأبحاث واعناء مية
التدريس في اكتناش المجلات
المختلفة بمجلات المعامم



قاعدة بيانات العربية لتتبع
الوصول إلى المجلات المجلات
والبحوث الأكاديمية



محرك بحث أكاديمي عالمي
يُدار من جامعة بيلفيلد الألمانية
يعمل على فهرسة الأبحاث العلمية
عالية الجودة من مختلف التخصصات



مؤسسة SCIRP
تصنيف المجلات العلمية الدولي



قاعدة بيانات فهرسة
المجلات الأكاديمية والبحثية
من مختلف التخصصات



من أهم الأنظمة الحديثة للتعريف
بالمواقع العلمية الإلكترونية عبر
منح كل رابط رقماً تعريفياً فريداً



بوابة بحث من الوصول إلى
الأبحاث والبيانات المفتوحة
المتوفرة من مصادر متعددة



ZDB - قاعدة بيانات الدوريات الألمانية
تعد ZDB أكبر قاعدة بيانات للدوريات في ألمانيا،
وتوفر معلومات بيلوغرافية دقيقة حول المجلات
والناشرين، بما في رقم التعريف (ZDB-ID)،
ISSN، اللغات، والتهنات والمفتوح.



المعهد المغربي للإعلام
العلمي والتقني



مؤسسة
قاعدة بيانات المجلات الدولية



Online - Open Access

اللغات: العربية، والإنجليزية



مجلة علمية محكمة
تسهم في نشر الثقافة القانونية والاقتصادية
على المستويين الدولي والوطني

ISSN : 2509-0291
ملف الصحافة : 2017-05



مجلة حكومية
تصدر عن جامعة
الحسن الأول
سطات



تم نشر هذا المؤلف بدعم من

جامعة الحسن الأول بسات دعم البحث العلمي

مجلة القانون والأعمال الدولية

الإيداع القانوني	: ISSN: 2509-0291- 2019 PE0018
ملف الصحافة	: 05 / 2017 ص
الطبع	: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع – الرباط شارع الحسن الثاني زنقة طونكان عمارة 23، رقم 2، ديور الجامع الرباط المغرب
المدير المسؤول	: الدكتور مصطفى الفوري
الهاتف	: 00212-6-87-40-65
البريد الإلكتروني	: Mforki22@gmail.com
الموقع الرسمي للمجلة	: www.droitentreprise.com http://doi.org/10.63585/VLQV1532
رابط DOI لهذا الاصدار	

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

جميع الحقوق محفوظة لمجلة القانون والأعمال الدولية © 2026

مجلة القانون والأعمال الدولية

منصة علمية دولية محكمة في القانون والأعمال



إدارة هيئة التحرير



أ.د. رياض فخري : مدير مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات
أ.د. طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بجامعة الحسن الأول بسطات

المدير المسؤول



أ.م. مصطفى الفوركي : مخبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات

نائبة المدير المسؤول



أ.د. منى كامل تربيكي : أستاذة القانون الدولي بكليات الإمارات - محكم دولي

الإدارة الأكاديمية والنشر



أ.د. محمد أفقيير : متخصص في القانون المالي و الضريبي جامعة الحسن الأول بسطات

الإدارة التقنية



أ. محمد أمين اسماعيلي : باحث في العلوم القانونية - الإدارة التقنية

روابط مهمة



الموقع الإلكتروني : www.droitentreprise.com



صفحة المجلة : www.facebook.com/droitentreprise



البريد الإلكتروني : MFORKI22@GMAIL.COM



— جودة علمية .. رؤية دولية .. تأثير مستدام —



جامعة الحسن الأول
UNIVERSITÉ HASSAN 1^{ER}

هيئة تحرير المجلة

قانون الأعمال



- أ.د : رياض فخري : مدير مختبر البحث قانون الأعمال جامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- أ.د : طارق مصدق : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : رشيد الطاهر : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عبد الكريم عباد : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : منى مسلومي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عائشة فضيل : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- أ.د : عز الدين بنستي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالدار البيضاء - المغرب
- أ.د : عبد الرحيم شميعة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- أ.د : نادية قايدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : نادية النحلي : أستاذة التعليم العالي بكلية الشريعة بفاس - المغرب
- أ.د : زينب الفاسي الفهري : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : المصطفى بوزمان : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي الرباط - المغرب
- أ.د : كريم أعراب : أستاذ التعليم العالي بمجموعة المعهد العالي للتجارة و ادارة المقاولات الرباط - المغرب
- د : ثاني بن علي ال ثاني : عضو محكمة التحكيم التابعة لغرفة التجارة الدولية بباريس ممثلاً دولة قطر - قطر
- د : عالي طوير : أستاذ التعليم العالي مؤهل بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية السويسي - المغرب
- د : سعد بهتي : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة ابن زهر اكادير - المغرب
- د : يونس الأزرق الحسوني : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة الحسن الأول بسطات - المغرب
- د : فاطمة برتاوش : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : دينا إسماعيل أبو زيد : أستاذ مشارك في القانون المدني، قسم القانون الخاص بكلية الحقوق، جامعة الملك عبد العزيز - السعودية
- دة : آمال ناجي : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد الأول بوجدة - المغرب
- دة : ناهض حنان أستاذة باحثة في قانون الأعمال جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب

القانون المدني



- أ.د : محمد بخنيف : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : منير مهدي : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بالرباط - المغرب
- أ.د : زينب تاغيا : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة - المغرب
- أ.د : أمينة أيت حسين : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : سعاد الزروالي : أستاذة القانون المدني بكلية الحقوق جامعة ظفار سلطنة عمان
- أ.د : ياسين المفقود : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و السياسية سطات - المغرب
- أ.د : نادية أيوب : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : محمد الحبيب بداغ : أستاذ التعليم العالي مؤهل بجامعة القاضي عياض - المغرب
- د : مريم خراج : أستاذة التعليم العالي مؤهلة بجامعة محمد بن عبد الله - المغرب
- د : نهله أحمد فوزي : أستاذ القانون المدني المساعد بكلية إدارة الأعمال قسم القانون جامعة الحدود الشمالية - المملكة العربية السعودية
- د : سيف هادي عبدالله الزويني : أستاذ القانون المدني بكلية الحقوق - جامعة النهرين - العراق
- د : أسماء مصطفى عبد القادر غنيمات : أستاذة بكلية الحقوق جامعة البلقاء التطبيقية - المملكة الاردنية الهاشمية
- د : أحمد سمير الصوفي : أستاذ القانون المدني بكلية العلوم السياسية /جامعة كركوك - العراق
- د : عبدالرازق وهبه سيداحمد : أستاذ القانون المدني المساعد كلية الدراسات الانسانية و الادارية كليات عنبزة - السعودية
- د : رجائي عبد الرحمن عبد القادر عوض : أستاذ قانون المرافعات المساعد جامعة اوروك بغداد - العراق
- د : عمار شاكر محمود فيصل : أستاذ القانون المدني - جامعة تكريت - كلية القانون - العراق
- د : يوسف كبيطي : أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية و السياسية جامعة شعيب الدكالي الجديدة - المغرب





هيئة تحرير المجلة



القانون العقاري و الأسرة



- أ.د : ادريس الفاخوري: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : ادريس بلحساني : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : محمود ميسين: أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر أكادير - المغرب
- د : ياسين الكعيوش: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : محمد بومدين: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : محمد خلوقي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسطات - المغرب
- د : يونس الحكيم : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب
- د : حسناء جبران: أستاذة التعليم العالي بجامعة محمد الخامس - الرباط - المغرب

القانون الجنائي



- أ.د : الرشيد سيد حسن محمد: عميد سابق بكلية القانون جامعة الخرطوم , أستاذ مشارك بنفس الجامعة - السودان
- أ.د : علي بن خلفان بن علي الهنائي : أستاذ القانون الجنائي المشارك ورئيس قسم علوم الشرطة بكلية الشرطة بأكاديمية السلطان قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : عبد الرحمن أسامة : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : خدوج فلاح : أستاذة التعليم العالي بكلية القانون والعلوم السياسية - بسطات - المغرب
- أ.د : بناصر حاجي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : أحمد العلالي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بوجدة- المغرب
- أ.د : حسن الحريية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس- المغرب
- أ.د : شعبان محمود محمد الهواري : أستاذ القانون الجنائي المشارك كلية القانون - جامعة خليج السدرة - ليبيا
- أ.د : نعمان عطا الله الهيّتي : أستاذ القانون بكلية القانون جامعة الشارقة - الامارات العربية المتحدة
- د : ابراهيم الغندور: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- د : ابراهيم أشويعر: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية مراكش - المغرب
- د : فيصل كرمات : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : عبد الواحد الدافي : أستاذ التعليم العالي بجامعة شعيب الدكالي - المغرب
- د : عبير حمدي محمد حسن : أستاذة القانون الجنائي مساعد - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
- د : عبداتي الزيوكاي : أستاذ التعليم العالي بجامعة المولى اسماعيل - مكناس - المغرب
- د : أحمد اسامل كامل حسنية : أستاذ قانون الاجراءات الجزائية المساعد بكلية الحقوق جامعة ظفار - سلطنة عمان

قانون الشغل



- أ.د : عبد اللطيف الخالفي : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- أ.د : فاطمة حداد : أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بسلا - المغرب
- د : أمينة رضوان : رئيسة مجلة الرائدة في العلوم القانوني - المغرب
- د : لطيفة جبران: أستاذة التعليم العالي مؤهلة بكلية العلوم القانونية و الاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب



هيئة تحرير المجلة

قانون المعاملات الالكترونية



- أ.د : بشرى النبية : أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس - المغرب
- أ.د : هشام البخفاوي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية جامعة ابن زهر اكادير- المغرب
- أ.د : عبد الوهاب المعمري: أستاذ القانون / مساعد العميد لشؤون الجودة جامعة الاسراء - الاردن
- د : ضياء علي احمد نعمان : أستاذ زائر بكليات الحقوق بالمغرب
- د : محمد بومديان : أستاذ محاضر بجامعة المولى اسماعيل بمكناس - المغرب

القانون الضريبي



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: عميد سابق بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب
- أ.د : أحمد العلالي : عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - المغرب
- أ.د : محمد السيد عطية ببيرس : أستاذ القانون بكلية العلوم والدراسات الانسانية بالدوامي جامعة شفاء الامارات العربية المتحدة
- أ.د : إبراهيم أحطاب : أستاذ التعليم العالي بجامعة ابن زهر - أكادير - المغرب
- أ.د : محمد محمد عبد اللطيف : أستاذ القانون العام كلية الحقوق جامعة المنصورة مصر

القانون الإداري و الدستوري



- أ.د : ثامر محمد رخيص حسين : رئيس فرع القانون العام بكلية القانون جامعة الكوفة - العراق
- أ.د : عمر عبد الله عمر أمبارك : أستاذ مشارك بجامعة سرت - ليبيا
- أ.د : اكرامي بسيوني عبد الحي خطاب : أستاذ بجامعة شقراء - المملكة العربية السعودية
- أ.د : هالة علي : أستاذ مشارك في القانون الاداري - كلية الحقوق جامعة الاصاله - المملكة العربية السعودية
- أ.د : باسل علي عباس: أستاذ القانون باللغة الانجليزية - جامعة القادسية - العراق
- أ.د : الميلود بوطريكي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بوجدة -المغرب
- د : ميثم منفي كاظم العميدي : أستاذ مساعد - جامعة الكاظم - العراق
- د : يونس مليح : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات الرشيدية - المغرب
- د : ليلى طوير: أستاذة القانون العام بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
- د : ميثم منفي كاظم العميدي أستاذ مساعد في قسم القانون اقسام بابل جامعة الكاظم العراق
- د : ولاء خليل حسين قديمات : أستاذة العلوم السياسية/جامعة الخليل - فلسطين

القانون الدولي و العلوم السياسية



- أ.د : العميد : وسام نعمت ابراهيم السعدي : عميد كلية الحقوق جامعة الموصل - العراق
- أ.د : منى كامل تركي : أستاذ القانون بكليات الحقوق - بالإمارات العربية المتحدة
- أ.د : محمد بوبوش : أستاذ التعليم العالي بالكلية المتعددة التخصصات بالناظور - المغرب
- أ.د : عبد الوهاب كريم : أستاذ التعليم العالي جامعة قابوس - سلطنة عمان
- أ.د : النذير صالح الخليفة عباس : أستاذ القانون الدولي بكليات العيزة الأهلية المملكة العربية السعودية
- أ.د : احمد ناصر حسين العيساوي : تدريسي في جامعة القاسم الخضراء أختصاص قانون دولي - العراق
- د : سعد عبدالله الجعدان : دكتور في القانون الدولي

العلوم الأمنية و الاستراتيجية



- أ.د : عبد القادر تيعلاتي: أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسطات-المغرب

الرقمنة و التدبير



- د : ضياء نعمان: أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش - المغرب
- د : حنان الانصاري : أستاذة التدبير بجامعة القاضي عياض مراكش - المغرب
- د : مصطفى خياطي : أستاذ محاضر بجامعة الحسن الثاني الدار البيضاء - المغرب





الهيئة الاكاديمية و النشر



مجلة القانون والأعمال الدولية

- | | |
|--|--|
| <p>د. محمد دحاني : دكتور في القانون العام</p> <p>د. الهام سربوتي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. سماعيلي مصطفى : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الله المخلوق : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد المعروفى : دكتور في العلوم القانونية و السياسية</p> <p>د. عبد اللطيف ازيور : دكتور في القانون العام</p> <p>د. محمد الحليمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. يونس الصالحي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. حمزة جابر : باحث بصف الدكتوراه بجامعة ابن زهر أكادير</p> <p>ذ. محمد حفو : باحث في سلك الدكتوراه بكلية الحقوق وجدة</p> <p>ذ. وصال الشرقي : باحثة بصف الدكتوراه بكلية الحقوق السويسي</p> <p>ذ. دينيشي يونس : باحث بصف الدكتوراه بكلية الحقوق بسطات</p> <p>ذ. خديجة جليلي : باحثة بصف الدكتوراه بدار الحديث الحسنية</p> <p>د. عبد الكريم بالهدي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. فاطمة أفقير : محامية بهيئة أكادير</p> <p>ذ. التوزاني محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عمر الفطواكي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حللمي سعيدة : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. المهدي البوعزيزي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. الخضراوي عبد الهادي : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. ايمان مجدوب : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. بسمة خروبي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر جيور : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. هاجر ماحي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. رشيد الدغور : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. صفاء خلوقي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. عبد الواحد الركيكلي : باحثة بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مجن محمد : باحث بصف الدكتوراه</p> <p>ذ. مصطفى رمضان عبد القادر
مدرس مساعد بجامعة دهوك التقنية - معهد ناكري -
ممثّل المجلة في العراق</p> <p>ذ. عادل عبد الله عزيز
مدرس بجامعة التقنية الشمالية . الكلية التقنية
الادارية الموصل العراق</p> <p>ذ. باسل علي عباس
أستاذ بجامعة القادسية - العراق</p> <p>د. محمد حمدي عبد العليم علا -
كلية الحقوق جامعة طنطا مصر</p> | <p>د. الحسن اليوسي : دكتور في الحقوق إطار بوزارة الاقتصاد و المالية</p> <p>د. هشام بلخنفر : محام بهيئة اكادير - دكتور في الحقوق</p> <p>د. أسماء مقاص : دكتورة في الحقوق - مسؤولة العلاقات العامة بالمجلة -</p> <p>د. حكيمة مؤذن : دكتورة في العلوم القانونية والسياسية</p> <p>د. محمد بلحاج الفحصي : دكتور في الحقوق</p> <p>د. يوسف تملكوتان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. نبيل لبيب : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. المهدي بوي : دكتور في الحقوق</p> <p>ذ. قمرية قباب : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. خالد هيدان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف كييطي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. حيدا عز الدين : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. محمد أويالاك : محام بهيئة الرباط</p> <p>ذ. نبيل سدري : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. بيشا حسان : دكتور في القانون الخاص</p> <p>ذ. مريم زان : دكتورة في القانون العام</p> <p>د. هودي لمخاغل : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. معاذ الخيار : دكتور في القانون العام</p> <p>د. فضيل ناصري : دكتور في البلاغة و تحليل الخطاب</p> <p>د. عبد المغيث الحاكمي : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد الاله شني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. فردوس القاسمي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. يوسف ايت اعمر : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. زكرياء بليلاچ : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد الادريسيس حسني : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. عبد العزيز الهلالي : دكتور في القانون العام و العلوم السياسية</p> <p>د. محمد عبد الجليل الشيخ القاضي : دكتور في الحقوق -
رئيس مركز نواكشوط للدراسات القانونية و الإجتماعية</p> <p>د. محمد يحظيه ولد البكاي : دكتور في الحقوق -
ممثّل المجلة في موريتانيا</p> <p>د. الريكاظ لحسن : دكتور في القانون الخاص</p> <p>د. كوثر الرفاعي : دكتورة في القانون الخاص</p> <p>د. فاطمة امراج : دكتورة في القانون العام و العلوم السياسية</p> |
|--|--|



28	الابتكار في البحث العلمي المدعوم بالذكاء الاصطناعي الوكيل الاتجاهات والتطبيقات والتحديات الناشئة الدكتورة: خلود محمد النجاوي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
46	الحق في الخصوصية الرقمية وأثر انتهاكه في قيام المسؤولية المدنية والجزائية في التشريع العماني الدكتور: نزار حمدي قشطة رئيس قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان) المحامي: إبراهيم بن خلفان السليمي محام وباحث في القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الشرقية (محافظة الشرقية - سلطنة عمان)
68	التضليل السيبراني وهندسة الإدراك الرقمي: نحو إعادة بناء الحماية القانونية لنزاهة المعلومات والسيادة الإدراكية في عصر الذكاء الاصطناعي الدكتور: يونس مليح أستاذ محاضر مؤهل بجامعة مولاي إسماعيل - مكناس - كلية العلوم القانونية والسياسية بالرشيدية عضو فريق البحث في الدراسات القانونية والاجتماعية والسياسية
82	الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في المجال الشرطي: دراسة تحليلية في ضوء التجربة الإماراتية والممارسات الدولية الدكتور: خالد عبد الله الزعابي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - أبو ظبي
94	أثر التحول الرقمي على كفاءة اتخاذ القرار الإداري: دراسة تطبيقية على مؤسسة أطباء بلا حدود في قطاع غزة الدكتور: أحمد فرج أحمد أبو جزر أستاذ مساعد في تخصص إدارة الأعمال - جامعة فلسطين - قطاع غزة
111	حماية الأطفال من الاستخدام الرقمي الإشكالي دراسة مقارنة للسياسات التشريعية والتنظيمية والوقائية في الإمارات والمملكة المتحدة وأستراليا الباحث : علي حمود حمدان النعيمي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - الإمارات العربية المتحدة
130	الذكاء الاصطناعي وإشكالية المحتويات الزائفة الدكتورة: سميرة أصبان دكتورة في القانون العام والعلوم السياسية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
142	حدود حرية النشر عبر منصات التواصل الاجتماعي في مواجهة حق الطفل في الخصوصية: دراسة تحليلية مقارنة في التشريع القطري الباحث: سعود عبد العزيز البوهاشم السيد باحث متخصص في العلوم القانونية
158	الوساطة الإلكترونية في تسوية المنازعات الدكتورة: نبيلة الغشيم دكتوراه في القانون الخاص

167	إمكانات توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم استراتيجيات تعلم تكيفية لتعزيز الوعي بالأمن السيبراني - دراسة تحليلية المقدم الدكتورة : بدرية علي الحوسني عضو هيئة تدريس في كلية الشرطة/ دولة الإمارات العربية المتحدة والطالب الباحث : عبدالله محمد عمر القاسمي
188	حماية المعطيات الشخصية بالمغرب في ظل تصاعد التهديدات السيبرانية: مقارنة قانونية تقنية لتحقيق التوازن بين الأمن والخصوصية الباحثة : حسناء الشقوري باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي
204	التحيز الخوارزمي في القرارات الإدارية المبنية على خوارزميات الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة: مشاعل عابد الحربي طالبة ماجستير - قسم القانون العام - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز - المملكة العربية السعودية
233	الحماية الجنائية للأنظمة الذكية والمعلوماتية في التشريع القطري: دراسة تحليلية الباحث: تميم ياسر عبد الله محمد البلوشي باحث متخصص في العلوم القانونية
252	الرقمنة والتواصل السياسي: الفرص والتحديات الباحث: رضوان النكادي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس الباحث يوسف الإدريسي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد فقيهي أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، تخصص القانون الدستوري وعلم السياسة
265	قانون الضمان الاجتماعي في مواجهة التحديات الرقمية والاجتماعية الباحثة فرح الزوجال باحثة بسلك الدكتوراه القانون الخاص - مختبر القانون والمجتمع والرقمنة - جامعة عبد المالك السعدي بطنجة
279	توظيف تقنية البلوك تشين في إجراءات الترخيص التشغيلي للاستثمار الأجنبي بالمملكة العربية السعودية الدكتور : علاء الدين محمد سيد محمد أبو عقيل أستاذ القانون الإداري المشارك - كلية الحقوق - جامعة الملك عبد العزيز
304	رقمنة السجل التجاري في القانون المغربي والمقارن: قراءة في الإطار القانوني ومستجدات الإصلاح الدكتور : عبد الحميد اشتوك دكتور في القانون الخاص - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادير - جامعة ابن زهر -
319	أثر الاقتصاد الرقمي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة مقارنة بين فلسطين ومصر (2008-2024) الباحث: هشام عبد الكريم إبراهيم الكحلوت باحث دكتوراه - قسم الاقتصاد - جامعة البطانة

التحول الرقمي في مجال الشركات التجارية الباحث: أيوب بنقاسم طالب باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص جامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - مركز دراسات الدكتوراه في القانون والاقتصاد تحت إشراف الدكتور: علال فالي أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال، جامعة محمد الخامس، الرباط.	334
عيوب الإرادة في العقود الإلكترونية - بين كفاية القواعد التقليدية و متطلبات الثقة الرقمية - الباحثة : فاطمة الزهراء جبارة طالبة باحثة بسلك الدكتوراه	343
• محور قانون المال و الأعمال	
الحماية الجنائية للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 الأستاذ الدكتور: شاكر بن مقبل العصيمي أستاذ القانون الجنائي المشارك - عميد كلية العدالة الجنائية وعلوم الجريمة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - الرياض - المملكة العربية السعودية	365
رهن السندات في القانون الموريتاني دراسة تحليلية مقارنة في ضوء إصلاح الضمانات المنقولة الدكتور: العالم الحسن عالي أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة نواكشوط	375
الآثار القانونية المترتبة على فسخ عقد التأمين الصحي وفقا للقواعد الخاصة بعقود التأمين في التشريع الأردني الدكتور: فيصل موسى الحباري أستاذ مساعد - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن الدكتور: علي محمد الزعبي أستاذ القانون المدني - كلية الحقوق، قسم القانون الخاص - جامعة الإسراء - عمان، الأردن	385
الالتزامات القانونية الناشئة عن العقود التجارية في ظل التحول الرقمي في الأردن (دراسة تطبيقية على عقود البيع الإلكتروني والخدمات الرقمية) الأستاذ الدكتور: عبد الله حميد الغوييري أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر الدكتور: أسعد خليفة سلمان بني حسن أستاذ القانون التجاري المساعد - نقابة المحامين الأردنيين الأستاذ الدكتور: عثمان النور عثمان الحاج أستاذ القانون التجاري المشارك - جامعة لوسيل - قطر	401
دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة لحماية العلامة التجارية: دراسة مقارنة الدكتور: مولاي أحمد سالم أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط - موريتانيا	419
البيانات الشخصية كعنصر في الأصل التجاري: إشكالية التوفيق بين تسليع الزبناء وحماية المعطيات الشخصية الدكتورة: إيمان التيس أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - جامعة مولاي إسماعيل - مكناس	435

آليات تحديد خصوم المرافعة من طرف جهاز السنديك الدكتور: جمال حميدا دكتور في القانون الخاص	441
مسطرة الإعفاء في قانون المنافسة المغربي والفرنسي الباحثة: غيثة الدريوش طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط تحت إشراف الأستاذة الدكتورة: بشرى النية أستاذة التعليم العالي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكدال - جامعة محمد الخامس بالرباط	451
آليات تحسين مناخ الأعمال بين تنزيل النموذج التنموي الجديد وقانون الإطار للإصلاح الجبائي الباحث: عبد المجيد زيان باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية المحمدية - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء	461
خصوصية التنفيذ على أسهم شركات المساهمة المدرجة بالبورصة الباحث: ادوحسين المحفوظ باحث بسلك الدكتوراه - مختبر القانون والمجتمع، تكوين الدكتوراه في العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن زهر أكادير	475
فعالية الضمانات العينية المقيدة في مواجهة مساطر صعوبات المرافعة: دراسة تحليلية في ضوء التشريع المغربي الباحث: عبد العالي الزنافري طالب باحث بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة ابن طفيل القنيطرة	489
الوساطة بين القانون 95.17 و قانون المسطرة المدنية الدكتورة نهال اللواح أستاذة جامعية بكلية الحقوق بطنجة الكاتبة العامة للمركز المغربي للتحكيم ومنازعات الأعمال رئيسة تحرير المجلة المغربية للتحكيم العربي و الدولي	503
مسؤولية الناقل البحري في ضوء الاتفاقيات الدولية والنظام البحري التجاري السعودي: دراسة تحليلية مقارنة الباحثة : منار محمد الغامدي باحثة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز تحت إشراف الدكتورة : هادية أحمد بالخوير أستاذ مشارك في القانون التجاري، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز	508
حدود سلطة المحكم في التحكيم التجاري الدولي الباحثة : عفاف صبار طالبة في سلك الدكتوراه جامعة القاضي عياض مراكش	544
أثر استراتيجيات ريادة الأعمال على التعليم الجامعي لدى الجامعات الفلسطينية في المحافظات الجنوبية الفلسطينية الباحث : مروان محمد ثابت مشتهى باحث اكاديمي-تخصص إدارة الأعمال	556

• محور قانون الأسرة وعلوم الفقه

577	حماية النسب واستقرار الأسرة من المخاطر الرقمية: دراسة موضوعية ومقاصدية معمقة لاختبارات الأنساب التجارية في ضوء مدونة الأسرة المغربية الدكتورة: سناء المتدين أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية بطنجة
588	منهج الإمام البيضاوي في ضوء القراءات القرآنية: دراسة تحليلية الباحث: بلال جبر خميس عماد محاضر أكاديمي غير متفرغ بالجامعة الإسلامية - قطاع غزة
601	منظومة القيم الصوفية ورهان النموذج التنموي المغربي: مقارنة قانونية مؤسسية الباحث: عبد الإله ذهبي طالب باحث بسلك الدكتوراه جامعة سيدي محمد بن عبد الله - ظهر المهرز - فاس - المغرب
621	فتاوى الإمام ابن باز الفقهية الواردة في كتاب مجموع فتاوى الإمام ابن باز (زكاة الفطر) الباحث: عمرو زهير محمود نوفل باحث في العلوم الشرعية والإسلامية

• محور القانون الجنائي

638	الضمانات الجنائية الإجرائية للدليل الرقمي - دراسة مقارنة الدكتور: إبراهيم عبد الصمد صالح البلوشي عضو هيئة التدريس بكلية الشرطة - دولة الإمارات العربية المتحدة
658	المسؤولية الجنائية الدولية عن "التحريض الألي" على الإبادة الجماعية الدكتور: علي ناجي صالح الأعوج الأستاذ المشارك بقسم القانون الدولي العام - كلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء
714	التفتيش الجنائي على ضوء قانون المسطرة الجنائية الجديد 03.23 الدكتورة: سكينه غزاوي دكتورة في القانون الخاص أستاذة زائرة بكلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات
727	سرقة القوى المحرزة الباحث نور الدين طارق الرجبي باحث بسلك الدكتوراه
742	المصادرة والإجراءات التحفظية في مكافحة غسل الأموال الباحث: الجازي الكبيسي كلية القانون - جامعة لوسيل - دولة قطر
757	دور مبدأ إقليمية القانون الجنائي في تحديد الاختصاص القضائي للجرائم الإلكترونية الباحث: المهدي لهبي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط

764	المحكمة الجنائية الدولية: حدود العدالة الجنائية في ظل التوازنات السياسية الدولية - دراسة تقييمية الباحثة: فلة رياض هاشم أبو الرب شعبة القانون العام والعلوم السياسية - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي - الرباط
781	مدى ارتباط جريمة الفساد بغسل الأموال دراسة تحليلية على ضوء اتفاقيتي غسل الأموال ومكافحة الفساد الأستاذة الباحثة: روضة محمد علي العبد الله جامعة لوسيل - دولة قطر
795	الحماية الجنائية للبيانات الشخصية في قطر الباحث: صالح فرج صالح مبارك التركي باحث متخصص في العلوم القانونية والجنائية
808	دور النيابة العامة في جرائم الشيك الباحث: هشام حدادي باحث بسلك الدكتوراه في كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس
● محور القوانين المسطرية و الاجرائية	
825	الحماية القانونية للمتطوع في دولة الإمارات العربية المتحدة (دراسة تحليلية مقارنة في ضوء التشريع الاتحادي والتنظيم المحلي في إمارتي دبي وأبوظبي) الدكتور: عبد الله سالم محمد فاضل الحضرمي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة وزارة الداخلية - دولة الإمارات العربية المتحدة
837	مبدأ سلطان الإرادة في العقد وحدوده في ظل التدخل التشريعي - دراسة في ضوء قانون الالتزامات والعقود والنصوص ذات الصلة - الدكتور: محفوظ أحمد سيد عبد الله دكتور في القانون الخاص
853	إشكالية التضخم التشريعي وأثره على الأمن القانوني الدكتور: أمحمد الأحمد دكتور في العلوم القانونية والسياسية أستاذ زائر بجامعة محمد الخامس بالرباط - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية السويسي
867	نظام الضمان في التشريع الجمركي بالمغرب الدكتور: عجان عزيز دكتور في القانون الخاص - تخصص العلوم الجنائية
887	الإلغاء الاستباقي للعقد كآلية لمواجهة خطر الإخلال المتوقع - دراسة مقارنة الباحثة: تمارا سعد مغامس باحثة بسلك الدكتوراه تخصص: القانون الخاص - الجامعة الإسلامية في لبنان
907	التدخل القضائي في تأويل العقد الاستهلاكي: بين أسس حماية التوازن وحدود الأمن التعاقدية. الباحثة: دعاء الشلي باحثة بسلك الدكتوراه

التسليم في العقود العينية: دراسة في المفهوم والطبيعة والوظائف في التشريع الموريتاني الدكتور : مولاي عبد الرحمن اد/ مولاي إسماعيل دكتور في القانون الخاص	919
سبب رفع دعوى إشهار إفلاس المدين في المدارس القانونية المعاصرة والشريعة الإسلامية "دراسة فقهية تطبيقية تطبيقاً على النظام القانوني السوداني" الدكتور: سامي عبد الحميد إبراهيم أحمد الأستاذ المشارك بكلية الحقوق جامعة الملك فيصل المملكة العربية السعودية وكلية الشريعة جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية-السودان.	931
• محاور قانون العقار و التعمير	
التنظيم القانوني للمعاملات العقارية ذات الطابع التجاري في المملكة العربية السعودية: نحو منظومة تشريعية مستدامة الدكتورة : زبيدة عبد الهادي اتييم كلية القانون - جامعة الأمير سلطان	959
الرهن العقاري بين الفقه المالكي والقانون الموريتاني الدكتور: محمد الأمين أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط	980
دور فقه المحافظة العقارية في تكريس ضوابط النظام العام التعاقدية الدكتور: عبد الهادي رشدي دكتور في الحقوق عضو مركز الرحامنة للأبحاث والدراسات القانونية والاجتماعية والإنسانية أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمكناس - المغرب	997
توثيق التصرفات الواردة على تقسيم العقارات: دراسة تحليلية في ضوء القانون 25.90 الباحث: الحسن أندوري باحث بسلك الدكتوراه في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة باحثة في القانون الخاص - الكلية المتعددة التخصصات بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1031
القرارات السلبية للمحافظ على الأملاك العقارية في مسطرة التحفيظ العقاري: بين سلطة الإلغاء والرفض وضمانات المشروعية الباحثة: كوثر الغزال طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس الأستاذة الدكتورة: ابتسام علمي أستاذة محاضرة مؤهلة - كلية العلوم القانونية والسياسية بتازة - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس	1047
تطبيقات الخبرة في منازعات العقار ورقابة القضاء عليها الباحث: سفيان شايب باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط	1065

1083	المرأة السلالية ورهان التنمية المستدامة وفق القوانين الجديدة الباحث: مصطفى بن لغريسي طالب باحث بسلك الدكتوراه - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس الدكتور: عبد العالي لعديري أستاذ باحث - الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية - جامعة مولاي إسماعيل مكناس
1094	المكانة الجديدة للمرأة السلالية بين حيف الأعراف وتدخل القانون الباحثة: إيمان فضلي طالبة باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع - جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء مختبر الهندسة متعددة التخصصات للأعمال والمهارات الناعمة والتدبير والقانون (LIASMAD) محامية بهيئة المحامين بسات
	• محور قانون الشغل و الحماية الاجتماعية
1110	اختراعات الأجراء: أية مقارنة قانونية لحماية حقوق أطراف عقد الشغل؟ الدكتورة: نادية المشيشي أستاذة باحثة في قانون الأعمال كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية أكادال - جامعة محمد الخامس بالرباط
1122	كرونولوجيا الاجتهاد القضائي بشأن الطبيعة القانونية لمسطرة الفصل بسبب الخطأ الجسيم (دراسة تحليلية نقدية) الدكتور: رشيد الزعيم دكتور في القانون الخاص - جامعة محمد الخامس بالرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - سلا
1134	مفتشية الشغل بين الرقابة والوساطة في منازعات الشغل الباحثة : شيماء الجباري الحسني باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء الدكتورة: ابتسام بلحداد أستاذة التعليم العالي - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - عين السبع، جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء
1146	التعليم التقني والمهني وتمكين المرأة في فلسطين: دراسة حالة في الكلية الجامعية الذكية للتعليم الحديث الباحثة : آسيا القواسمي باحثة بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بطنجة - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية الأستاذ الدكتور: توفيق السعيد أستاذ التعليم العالي - جامعة عبد المالك السعدي - المملكة المغربية
1159	أثر القيادة الابتكارية على التميز المؤسسي لدى العاملين في مجمع الشفاء الطبي بقطاع غزة الباحث: رائد خميس محمود حماد متخصص في إدارة الأعمال - قطاع غزة
1180	دور الوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات في إرساء أسس الدولة الاجتماعية الباحث: عياد باتي باحث بسلك الدكتوراه كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة الحسن الأول بسات، مختبر البحث في قانون الأعمال مفتش الشغل من الدرجة الثانية

1192	مفتش الشغل بين الرقابة والتصالح: دراسة في ازدواجية الوظيفة وآثارها على علاقات الشغل الدكتورة : وسيلة جلال دكتورة في القانون الخاص
1205	مسطرة الاستماع للأجير في ضوء التحول الرقمي الباحث: مراد البورقادي باحث في سلك الدكتوراة، مختبر الدراسات والأبحاث في القانون الخاص، الهندسة القانونية والتنمية المستدامة، كلية العلوم القانونية والسياسية - جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس - متخصص في قضايا قانون الشغل وتدير العلاقات المهنية
● محور القانون الرياضي	
1215	تحولات عقود الرعاية الرياضية في ضوء الممارسة القانونية الدكتور: محمد الحليمي دكتور في الحقوق أستاذ زائر بالكلية المتعددة التخصصات بالعرائش
1231	حماية القاصر في الرياضة: بين النظرية والممارسة الدكتور: يوسف أبويعقوب دكتور في الحقوق أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان
1241	الدكتورة: أحلام عليمي أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والسياسية بتطوان - منسقة ماستر المنازعات والتحول الرقمي رئيسة فريق البحث في السياسة الجنائية والأمن الأسري والعقاري بمختبر الدراسات والأبحاث القانونية والسياسية والتنمية مكافحة تعاطي المنشطات في المجال الرياضي: دراسة في مدى ملائمة التشريعات الوطنية للمقتضيات الدولية - حالة القانون رقم 06.23 الدكتور: حميد اسليماني دكتور في القانون العام والعلوم السياسية - أستاذ زائر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
● محور القانون البيئي	
1258	قراءة في القوانين البيئية بالمغرب الدكتور: وليد حديديوي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية، جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء
1269	الطاقات المتجددة والهيدروجين الأخضر: "من الأمن الطاقى إلى السيادة الطاقية" الدكتور المصطفى حيان دكتور في القانون العام والعلوم السياسية باحث في السياسات العمومية جامعة القاضي عياض، مراكش أستاذ زائر بكلية الحقوق بالمغرب
محور القانون الدولي	
1282	مدى كفاية قواعد القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين أثناء حرب المدن (حرب السودان 15 أبريل 2023م - نموذجاً) الدكتور موسى محمد مصباح استاذ مشارك كلية القانون، جامعة النيلين - السودان
1298	الحصانات والامتيازات الدبلوماسية للمبعوث الدبلوماسي في فقه المالكية والقانون الدولي دراسة فقهية قانونية مقارنة. الدكتور : مهدي بن عبد الكريم الصوتي باحث من جامعة القرويين كلية الشريعة-أكادير.

تطور الذكاء الاصطناعي وخروجه عن السيطرة تهديدات ومخاطر الدكتور سيف محمد سيف السويدي عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي بالاشتراك مع الدكتور ممدوح خليل البحر عضو هيئة التدريس - كلية الشرطة - أبوظبي	1320
أزمة الهجرة والنزوح القسري في ظل النزاعات في غرب إفريقيا الباحثة : ليلي اليحيوي باحثة في القانون الدولي بجامعة محمد الخامس الرباط	1342
المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب) الباحث : إبراهيم النويحي باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية	1359
النزاع في منطقة الأحواز (إيران) الباحثة / بدور آل خليفة طالبة في ماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة جامعة لوسيل دولة قطر بإشراف الدكتور / محمد اوريا	1373
الشرق الأوسط ما بعد الحرب الإيرانية الأمريكية: تحولات القوة وإعادة تشكيل النظام الإقليمي الباحث : بدر بتال العتيبي باحث في الشؤون الدولية والسياسات العامة حاصل على درجة الماجستير في الشؤون الدولية والسياسات العامة	1387
• محور القانون الإداري	
هل أن أوان التحكيم الضريبي في المغرب؟ من منطق الحظر إلى إمكان بناء عدالة جبائية بديلة دراسة تحليلية في القانون المغربي على ضوء مستجدات 2026 الدكتور مصطفى الفوري دكتور في القانون الخاص	1407
المصادر الشرعية للقضاء الإداري السعودي الدكتور فيصل بن صبر اللويش الشمري الأستاذ المساعد بقسم القانون في كلية الشريعة والقانون بجامعة حائل	1428
وقف تنفيذ القرار الإداري السلبي دراسة مقارنة المحامي الدكتور انمار هيثم نعمة الساعدي رئيس القسم القانوني كلية القانون جامعة اوروك-بغداد المحامي الدكتور رجب محمد ندا رئيس قسم القضايا بالإصلاح الزراعي محاضر القانون الإداري بكلية القانون مصر الدكتور رجائي عبدالرحمن عبدالقادر عوض أستاذ قانون المرافعات المدنية المساعد كلية القانون جامعة اوروك -بغداد	1449

1467	"التعويض غير النقدي في القضاء الإداري السعودي" الدكتور : محمد بن عبدالله بن محمد الملحم أستاذ مساعد-كلية الحقوق-جامعة الملك فيصل بالأحساء-المملكة العربية السعودية
1487	"البرامج الميزانية" كرافعة لتكريس نجاعة المالية العمومية وتعزيز المسؤولية التدبيرية الدكتور: فهد فيلالي، دكتور في القانون العام جامعة سيدي محمد بن عبد الله إطار إداري وباحث في التدبير العمومي والحكامة المالية
1508	دور الآليات الحديثة للتدبير والتسويق الترابي في ضمان تنافسية المجال الدكتور هشام عميد دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الأول- سطات
1524	سلطة التعيين في الوظائف السامية في دول المغرب العربي الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط- موريتانيا
1535	التحكيم في منازعات عقود المقاولات العمومية وحدود التحول في ضوء مستجدات قانون التحكيم المغربي الجديد رقم 95.17 الدكتور محمد علالي دكتور في القانون الاقتصادي أستاذ باحث بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين لجهة سوس ماسة/أكادير
1561	العدالة الضريبية بالمغرب: بين الحق والواجب الدكتور إبراهيم بنفراج أستاذ زائر بجامعة ابن زهر
1581	المنهجية الجديدة لإعداد مشروع قانون مالية السنة بالمغرب في ضوء الكتلة الدستورية للمالية العمومية الدكتور : محمد أحتيتيش دكتور في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
1596	تطور شروط المصلحة في دعوى الإلغاء بين التوسع والتقيد القضائي: دراسة تحليلية مقارنة الدكتور عبد القادر يوسف شامخ أستاذ متعاون مع كلية العلوم القانونية والسياسية بجامعة نواكشوط
1609	الرقابة الجبائية في ظل التحول الرقمي بالمغرب الباحثة : جهان المليح طالبة باحثة بسلك الدكتوراه بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بسلا
• محور القانون الدستوري	
1626	حرية التعبير في موريتانيا، دراسة في الحماية الدستورية وواقع الممارسة الدكتور الطاهر ولد أحمد أستاذ متعاون بجامعة نواكشوط
1641	أسس الملكية الدستورية في المغرب الدكتور سيد محمد محمد فاضل أستاذ القانون متعاون بجامعة نواكشوط

المركز الدستوري لمنظمة التحرير الفلسطينية وأثره في بنية النظام الدستوري الفلسطيني الباحثة : مرام عوض عامر نصار باحثة في سلك الدكتوراه في القانون العام بحث مستخلص من أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان الإرادة الدولية في وضع الدساتير الوطنية (فلسطين نموذجاً) دراسة تحليلية وصفية	1650
من الشرعية الانتخابية إلى شرعية الانجاز في النظام الدستوري المغربي الدكتور : أنوار التازي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية جامعة الحسن الثاني -الدار البيضاء	1673
• محور العلوم السياسية	
اللجان النيابية لتقصي الحقائق في الممارسة البرلمانية المغربية دراسة على ضوء تجارب وممارسات دولية مقارنة - الدكتور : محمد سكي أستاذ محاضر مؤهل بجامعة محمد الخامس، الرباط باحث في القانون الدستوري والعلوم السياسية كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية، سلا	1688
الأحزاب السياسية وتكوين الكفاءات وإنتاج النخب السياسية: الوظائف، الآليات، وحدود الفعل الحزبي " دراسة حالة المغرب" الباحثة : الزهرة اباحني طالبة في سلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس الرباط كلية العلوم القانونية والاقتصادية و الاجتماعية سلا	1710
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية	
Minimum Wages and Overtime Premium in Light of Saudi Labor Law and the Fair Labor Standards Act (FLSA) Dr. Osama Abdulrahman Alkhamis Assistant Professor of Civil Law, Private law Department, College of Law, King Faisal University, Alahsa, Kingdom of Saudi Arabia	1724
Relationship Between Administrative, Strategic, and Training Dimensions of Total Quality Management and Performance Evaluation in Public Healthcare Facilities in the Gaza Strip Yousef. M. A. Alghoul Department of Business Administration, College of Graduate Studies, University of Al-Butana, Sudan Human Resources Planning Department, Planning and Performance Unit, Palestinian Ministry of Health, Gaza,	1749
Russia's Palestine Discourse in the Context of the Ukraine War: Anti-Westernism or a Principled Stance? Üniversite adı: Ankara Hacı Bayram Veli Üniversitesi Danışman: Prof.Dr. MEHMET SEYFETTİN EROL İKTİSADİ VE İDARİ BİLİMLER FAKÜLTESİ ULUSLARARASI İLİŞKİLER Öğrenci: Adı- soyadı: OSAMA T.A. MORTAGA	1771

Pollen grains and their evidentiary value in criminal investigations. Saleem Isaaf Alazab 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. dr.alazab@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0001-0544-620X. Ali Ahmad Alzubi 1 Associate Professor in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan. alialzubi@bau.edu.jo. ORCID: https://orcid.org/0009-0005-6602-101X. Sabah Mousa Abd Alrhmman Al Momani 1 Associate Professor. in the Department of Law. Faculty of Law, Al- Balqa Applied University, Jordan, Sabah.momani@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0007-8849-8470. Wael Hakam Qutishat Teacher, in the Department of Law. Faculty of Law, Al-Balqa Applied University, Jordan, 1 wael.qutishat@bau.edu.jo, ORCID: https://orcid.org/0009-0006-8843-5368.	1804
Concept of Ambiguity in Law and Language First Author of the study: El JAILI EL HAGMOHAMED ABDALLA OMER PhD Researcher in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan. Legal Advisor – Altameer Ltd Company – Riyadh – Kingdom of Saudi Arabia P.O. Box 10493 Riyadh 11433. E-mail : eljaili_net@yahoo.com Second Author of the study: Prof : Jodah Ibrahim MohamedElnor Rahama. Professor in Law, University of Gezira -Faculty of Law – Sudan	1815
• محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية "محور الإدارة الصحية"	
Mechanisms for Rationalizing Antibiotic Misuse among Patients in Primary Healthcare Centers in the Southern Governorates of Palestine Dr.Mohammed A. M. Abu Rayya Health consultant PhD Health Management	1883
The Impact of The Crises Challenges on The Performance of Healthcare Providers At AL- Shifa Medical Complex- Gaza Strip Dr.Wael Abdel Majeed Abdel Kareem Okasha - MOH - Gaza - PhD in Health Management	1909
محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية	
La gouvernance sportive en droit marocain (première partie) : un édifice normatif inachevé — la loi n° 30-09 et ses textes d'application Dr. Samir ABAKIL Équipe de recherche Management et Gouvernance du Sport Institut Royal de Formation des Cadres de la Jeunesse et des Sports (IRFC), Rabat	1935
L'INTELLIGENCE ARTIFICIELLE ET LE DROIT DES AFFAIRES AU MAROC : OPPORTUNITÉS, RISQUES JURIDIQUES ET PERSPECTIVES DE RÉGULATION Pr. Lamyae SAHRANE Maître de conférences habilitée à la FSJES de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Doctorante-chercheuse Nour El Houda KERMICHE Doctorante à la Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Mohammedia Laboratoire étude et recherche en droit privé et public et digitalisation Université Hassan II Casablanca - MAROC	1949
Le financement participatif : Apports et risques DR . Mohamed KELLATI Enseignant chercheur, FSJP, UCD, El-Jadida	1964



La justice administrative marocaine à la lumière de la réforme du code de procédure civile n° 58.25 : transformations procédurales et enjeux de l'efficacité judiciaire Youssef Latrach Faculté des Sciences juridiques et politiques Université Sidi Mohamed Ben Abdellah - Fès	1973
La sauvegarde des entreprises en difficulté en droit marocain : fondements, mécanismes et limites Dr. Chaimaa MAROUFI Docteure en droit privé	1989
L'ÉGALITÉ DES CHANCES DANS LE DROIT DE SPORT : APPROCHE JURIDIQUE EN DROIT MAROCAIN Dr. Badre FASSI FIHRI Docteur en droit - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Fès	1999
La coopération maroco-espagnole de lutte contre l'immigration clandestine Dr. Brahim NAITOUGARZ Docteur et chercheur en droit international et relations internationales	2007
Le consentement résiduel. Stratification de l'adhésion organisationnelle et défaisance non simultanée Dr. Salma KADIRI ALAOUI Docteure en sociologie des organisations Faculté des Sciences Humaines et Sociales, Université Ibn Tofail, Kénitra, Maroc	2021
La protection de l'assuré contre les clauses abusives : étude comparée des droits marocain et français Dr. Siham LAKBOUCHI Docteure en droit privé - Université Hassan II, Casablanca - MAROC Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales de Aïn Chock	2032
La preuve électronique : reconnaissance juridique et difficultés probatoires en droit marocain Dr. Asseya ABLI Docteure en droit	2041
LES DROITS DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE FACE À LA REVOLUTION NUMERIQUE : PRINCIPES, DEFIS ET EVOLUTIONS PREVUES Chercheuse KOUASSI Amino Désirée Colombe Doctorante en droit privé - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès Encadrée par M. Abdellah MARGHICH professeur de l'enseignement supérieur à la même faculté	2058
Le consommateur entre adhésion et négociation dans les contrats de consommation électroniques El Alaoui Mohammed Doctorant Université Moulay Ismaïl (UMI) - Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales - Meknès Laboratoire : Droit et Développement Professeur encadrant : Pr. El Bakkay EL MAAZOUZ	2069
L'intelligence artificielle comme levier de transformation des politiques éducatives : opportunités, risques et perspectives pour le système marocain EHIRI NAAMA Faculté des sciences de l'éducation - Rabat Laboratoire de recherche sur l'analyse et l'évaluation des systèmes d'éducation et de formation - Rabat	2079

La responsabilité des prestataires de cloud face aux violations de la propriété intellectuelle générées par l'intelligence artificielle : enjeux juridiques et défis probatoires Abir OMRI Doctorante-chercheuse Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât Pr. Soumaya AKKOUR Professeure de l'Enseignement Supérieur - Faculté des Sciences Juridiques et Politiques de Settât - Université Hassan 1er de Settât	2094
La couverture sanitaire universelle au Maroc : un levier de la réforme du système de santé ELAMIM Abdelouahed Doctorant-chercheur Doctorant en droit public - FSJES Ain Chock, Casablanca	2112
L'adaptation du droit marocain de la concurrence face aux géants du numérique : entre impératifs d'innovation, compétitivité et souveraineté économique. AZEDDINE TANOUCHE Doctorant chercheur en droit privé Laboratoire : Essor, Droit, philosophie et société Faculté des sciences juridiques, économiques et sociales, Université Sidi Mohamed Ben Abdellah, Fès	2126
La loi n° 58.25 relative à la procédure civile Lecture des principales nouveautés et enjeux de mise en œuvre EL BAIR Ali Doctorant-chercheur Université Hassan 1er de Settât - Faculté des Sciences Juridiques, Économiques et Sociales de Settât Laboratoire de Droit des Affaires	2135
L'équivalence fonctionnelle comme grille de contrôle de l'audience à distance La décision n° 255/25 de la Cour constitutionnelle marocaine et la loi n° 58.25 portant code de procédure civile Doctorant-chercheur MEHDI Nordin Doctorant en droit privé Faculté des sciences juridiques et politiques de Tanger - Université Abdelmalek Essaâdi Thèse préparée sous la direction de Monsieur le Professeur Soufiane MASRAR Adresse de correspondance : maitre.nordinmehdi@gmail.com	2145
La profession libérale d'avocat et le droit de la concurrence Doctorant-chercheur Mohammed Faouzi CHERRAQI Doctorant en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia Pr. Ahmed ALLALI Maître de conférences habilité en droit privé - Université Hassan II de Casablanca - FSJES Mohammedia	2170

كلمة افتتاحية للاصدار رقم 66 من مجلة القانون والأعمال الدولية

بسم الله الرحمن الرحيم

العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية

يصدر العدد السادس والستون من مجلة القانون والأعمال الدولية في لحظة تتسارع فيها وتيرة الإصلاح التشريعي، وتتبدل فيها أدوات العمل القانوني ومناهج البحث فيه. فما كان بالأمس موضوعا لاجتهاد فقهي محدود صار اليوم مادة لنصوص قانونية مستحدثة، وما كان يعد من قبيل الافتراض التقني أصبح واقعا تفرضه الممارسة على القاضي والمحامي والباحث على حد سواء. وفي هذا السياق تتحدد وظيفة المجلة العلمية: لا أن تواكب التحول وحده، بل أن تقيسه بميزان القاعدة القانونية، وتكشف ما فيه من مكاسب وما يعتريه من نقص.

وقد حرصت هيئة التحرير، في هذا العدد، على أن يكون البناء المعرفي للمجلة متوازنا في محاوره، متعدد المشارب في مواده. فقد توزعت الدراسات المنشورة بين القانون الخاص بفروعه، والقانون العام والعلوم السياسية، والقانون الجنائي، وقانون الأعمال، وقانون الشغل والحماية الاجتماعية، والقانون العقاري، والمساطر القانونية والقضائية، والقانون البيئي، والقانون الرياضي، إلى جانب الدراسات الشرعية وما يتصل بها من قضايا الأسرة والفقه، ومحور خاص بأثر الرقمنة والذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية، ومحور مستقل للدراسات المحررة باللغة الفرنسية.

وليس في هذا التنوع تشتيت، وإنما هو انعكاس لواقع القانون ذاته؛ إذ لم تعد الفروع القانونية جزرا معزولة، بل صارت الظاهرة الواحدة تستدعي أكثر من فرع وأكثر من منهج. ولذلك آثرنا في تقديم هذا العدد الإشارة العامة إلى محاوره دون الخوض في تفصيل كل دراسة على حدة، تاركين للقارئ أن يبني حكمه من النصوص نفسها.

ومن دواعي اعتزاز المجلة أن مواد هذا العدد وردت من باحثات وباحثين ينتمون إلى مؤسسات جامعية ومهنية متعددة داخل المغرب وخارجه، وأن بينهم أساتذة التعليم العالي وحاملي الدكتوراه والباحثين بسلك الدكتوراه وممارسي المهن القانونية. وهذا التعدد في المراتب والمشارب هو ما يمنح المجلة صفتها العلمية، ويجعلها فضاء للحوار بين النظرية والممارسة، لا منبرا لطرف دون آخر.

وقد خضعت جميع الدراسات المنشورة لمسطرة التحكيم العلمي المعتمدة بالمجلة، والتزمت هيئة التحرير في مراجعتها بمعايير الصياغة والتوثيق المقررة، مع الحفاظ على استقلالية كل باحث في آرائه واجتهاداته. فما يرد في هذه الدراسات من مواقف يلزم أصحابها وحدهم، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة.

وإننا إذ نضع هذا العدد بين يدي القارئ، نتقدم بالشكر إلى الباحثات والباحثين الذين أثروه بأعمالهم، وإلى السادة المحكمين على ما بذلوه من جهد في التقويم والتوجيه، وإلى كل من أسهم في إخراج هذا العمل إلى النور. ونجدد الدعوة إلى المشتغلين بالبحث القانوني للمساهمة في الأعداد المقبلة، بما يعزز رصيد المجلة ويخدم البحث العلمي في مجال القانون والأعمال. وبالله التوفيق.

والله ولي التوفيق

إدارة مجلة القانون والأعمال الدولية



كعادتها، تواصل مجلة القانون والأعمال الدولية ريادتها للمجلات القانونية العربية، وقد شهد الإصدار الأخير منها الموافقة على نشر 130 بحثًا بمشاركة 160 مشاركًا ما بين أستاذ جامعي ودكتور وباحث وممارس من 16 جنسية مختلفة.



هذه العسارة ناتجة بعد تحكيم أكثر من 360 بحثًا من طرف المحكمين المنضوين تحت لواء المجلة ومن مختلف الجنسيات، لأجل الوصول إلى أجود الأبحاث التي تستحق النشر.



إصدار شهر أكتوبر 2026

يعتبر الإصدار رقم 66 لمجلة القانون والأعمال الدولية من أجود الأعمال القانونية المحكمة، وقد شمل هذا الإصدار أبحاثًا من مختلف مشارب القانون موزعة على 16 محورًا.



إحصائيات العدد 66

شمل الإصدار رقم 66 (130 بحثًا)



8

باللغة الإنجليزية



19

باللغة الفرنسية



103

باللغة العربية

الجنسيات المشاركة في هذا الإصدار

 السودان 5	 قطر 7	 الأردن 8	 موريتانيا 8	 السعودية 9	 الإمارات 9	 فلسطين 13	 المغرب 89
 ساحل العاج 1	 تركيا 1	 مصر 1	 البحرين 1	 اليمن 1	 العراق 2	 سلطنة عمان 2	 لبنان 3

عدد الأبحاث	محاور الإصدار رقم 66
20	محور الرقمنة والذكاء الاصطناعي
15	محور قانون المال والأعمال
4	محور قانون الأسرة وعلوم الفقه
10	محور القانون الجنائي
8	محور المساطر الإجرائية
8	محور العقار والتعمير
8	محور قانون الشغل والحماية الاجتماعية
3	محور القانون الرياضي
2	محور القانون البيئي
7	محور القانون الدولي
12	محور القانون الإداري
4	محور القانون الدستوري
2	محور العلوم السياسية
6	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية
2	محور الدراسات والأبحاث باللغة الإنجليزية: الإدارة الصحية
19	محور الدراسات والأبحاث باللغة الفرنسية
130 بحثًا	المجموع